جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية
السنة 3 علم النفس التربوي

مطبوعة في مقياس الحكم الراشد واخلاقيات المهنة

د. نورة مزوزي

السنة الجامعية: 20124– 2025

فهرس المحتويات

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة	الصفخة
1	بطاقة وصفية للمقياس	3- 4
2	نشأة ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد	4- 7
3	ماهية الحكم الراشد	8- 18
4	آليات تعزيز الحكم الراشد	19- 20
5	مدخل لمفهوم الفساد	21- 25
6	مظاهر الفساد المالي والإداري	26- 29
7	أسباب الفساد	30- 38
8	اثار الفساد المالي والإداري	39- 40
9	محاربة الفساد من طرف المنظمات والهيئات الدولية	42- 46
10	جهود الدول الجزائرية في مكافحة الفساد	47- 49
11	طرق علاج ظاهرة الفساد	50- 56
12	نماذج لتجارب دولية في مكافحة ظاهرة الفساد	57- 62
13	اخلاقيات المهنة	62- 65
14	اختبار تقويمي	66- 70
	قائمة المراجع	71- 76

المحاضرة رقم 1: بطاقة وصفية للمقياس

اسم المقياس: الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

الفئة المستهدفة :السنة 3 ليسانس ارشاد وتوجيه + علم النفس التربوي

- الحجم الساعي السداسي: 22،30 سا
- الحجم الساعي الأسبوعي: 1،30 سا للمحاضرة.
- المعامل: 1
- الارصدة: 2
- طريقة التقييم: امتحان كتابي في نهاية السداسي
- للتواصل مع أستاذة المقياس:

nora.mazouzi@univ-biskra.dz

مقدمة:

الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة هما مفهومان أساسيان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث يشير مفهوم الحكم الراشد إلى الأنظمة والسياسات التي تضمن إدارة فعالة ونزيهة للموارد العامة، بينما تعكس أخلاقيات المهنة مجموعة القيم والمبادئ التي تحكم سلوك الأفراد في مجالاتهم المهنية. ويعدّ الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة عنصرين مكمّلين لبعضهما البعض، حيث يسهمان في بناء بيئة عمل صحية تعزز التنمية المستدامة وتحسن جودة الحياة للمجتمعات.

وإن تدريس مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة للطلبة يعد استثمارًا في بناء جيل يمتلك القدرات اللازمة للتفاعل الإيجابي مع التحديات التي قد يواجهها في المستقبل، كما يؤثر ذلك إيجابياً على تشكيل شخصياتهم واحترافيتهم في مستقبلهم المهني، الأمر الذي يعود بالنفع على المجتمع ككل.

الأهداف التعليمية العامة للمقياس: بعد نهاية دراسة المقياس سيتكوّن لدى الطالب الإحساس والوعي بمخاطر الفساد الإداري والمهني ودفعه للمساهمة في محاربته.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمقياس ستكون قادرا على:

- تكوين مفهوم حول الحكم الراشد

- تكوين مبادئ واليات لمحاربة الفساد الأخلاقي والمهني
- التعرف على اخلاقيات المهنة
- ترسيخ مبادئ اخلاقيات المهنة في ذهنه وممارساتها

المكتسبات القبلية:

يفترض بك عزيزي الطالب أن يكون لديك معارف سابقة حول المفاهيم الاتية:

- الأنظمة الانتخابية
- السلطة القضائية واستقلاليتها
- نظام الحكم الدستوري والحقوق
- المجتمع المدني
- الحكم الراشد
- اخلاقيات المهنة

محتوى المقياس:

المحور الأول: الحكم الراشد

1- مدخل مفاهيم للحكم الراشد (تعريف، مواصفات الحكم الراشد، أبعاد الحكم الراشد)

2- المكونات الرئيسية للحكم الراشد

3- مبادئ وقواعد حكم الراشد:

المحور الثاني: مكافحة ظاهرة الفساد

1- تعريف الفساد

2- أنواع الفساد

3- مظاهر الفساد الإداري والمالي

4- اسباب الفساد الإداري والمالي

5- آثار الفساد الإداري والمالي

6- محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

7- طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد

8- نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

المحور الثالث: أخلاقيات المهنة

1- ماهية أخلاقيات المهنة والأهداف

المحاضرة رقم 2
نشأة ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد
- التعرف على الدوافع وراء ظهور الحكم الراشد

المحتوى التعليمي

- نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد
- دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

1- نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد

تعود جذور الحكم الراشد الى 400 سنة قبل الميلاد، عندما قدم رئيس وزراء الملك الهندي مفهومين يعدان ركيزتين أساسيتين للحكم الجيد هما: "العدالة" و"الأخلاق" ودعا الملك الى تحمل مسؤولياته تجاه حماية الثروات والرعايا. وقد استخدم افلاطون مصطلح الحكم الراشد (Kabernan) ليصف معنى "حكم الرجال". أما في العصور الوسطى في فرنسا بمعنى "اتجاه السفينة"، وفي انجلترا استخدم ليشير الى معنى تنظيم السلطة الاقطاعية. **(شتيوي، 2023)** ثم استخدم هذا المصطلح مرة أخرى كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة (1478م) استخدم إشارة الى حكم الأقاليم الفرنسية التي كانت تحت السيطرة الهولندية. **(شتيوي، 2023)**، وفي سنة (1679) استخدم مصطلح "الحوكمة" في الأدبيات الفرنسية ليعبر عن اعباء الحكومة وتكاليف التسيير. **(جرود، 2022)** وفي سنة (1937) استخدم مصطلح الحوكمة في مجال الإدارة والشركات لتمييزه عن المجالات الأخرى. وفي سنة (1970) استخدم مصطلح الحوكمة ليصف إجراءات وآليات التخفيض من تكاليف التسيير والمعاملات والتي تعرف اليوم بـ"حوكمة السوق" **(شتيوي، 2023)**، كما برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث أضيف له صفة "الجيد"وقد طرح مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في أدبيات البنك الدولي في سنة (1989) عندما قدم هذا الأخير تقريرا عن الدول الافريقية يصف أزمة هذه الدول على أنها أزمة حكم وعدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية والفشل في تنفيذ السياسات وأن تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بكفاءة الإدارة الحكومية لدول العلم الثالث. وأدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية دون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية وأنَّ سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الإطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون، فكان البديل

حسب رؤية المؤسسات الدولية يكمن في ترشيد الحكم من خلال وصفة "الحكم الراشد"، وفي بداية تسعينات القرن الماضي أصبح مفهوم الحكم الراشد متداولا في أدبيات السياسة العالمية وفي النقاشات الفكرية. **(اكحل ولقبج، 2017)**

وترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات منها: الحكم الراشد أو الرشيد، الحكم الصالح، الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعابير شيوعا هي "الحكم الراشد" والذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. **(جرود، 2022)**

لم يكن ظهور الحكم الراشد محتكرا على حقبة زمنية معينة، فكل الشعوب كانت تتطلع الى سيادته وممارسته من قبل حكامهم او ملوكهم او مسؤوليهم، وإن اختلفت اشكاله. في حين ان ظهور مفهوم الحكم الراشد كمصطلح تم دراسته وتناوله بشكل علمي يستند الى قواعد في تطبيقه، ارتبط بتاريخ معين.

2- دوافع وأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

ظهر مفهوم الحكم الراشد استنادا الى مجموعة من الدوافع التي تسعى لتحقيق إدارة فعالة وعادلة للمجتمعات. ومن أبرز هذه الدوافع ما يلي :

- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق العدالة وتوزيع الموارد بشكل منصف بين جميع أفراد المجتمع.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يساعد الحكم الراشد في تعزيز ثقافة الشفافية، مما يقلل من الفساد ويدعو المسؤولين إلى تحمل المسؤولية عن أفعالهم.
- **تمكين المواطنين:** يسعى الحكم الراشد إلى تعزيز دور المواطنين في اتخاذ القرار، مما يعزز من مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية.
- **استدامة التنمية:** يساعد الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة من خلال وضع استراتيجيات طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **تعزيز الأمن والاستقرار:** يسهم الحكم الراشد في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال توفير بيئة ملائمة للحكم الجيد.
- **تحسين جودة الخدمات العامة:** الحكم الراشد يهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
- **التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية:** يساعد الحكام الراشدون في التواصل مع التحديات الجديدة، مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات المناخية.
- **تعزيز حقوق الإنسان:** يسعى الحكم الراشد إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الفردية، مما يخلق مجتمعًا أكثر عدلاً وشمولية.
- **زيادة الوعي العام:** ارتفع وعي المجتمع بضرورة ممارسة الحكم الجيد من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتحقيق العدالة.

– **العولمة والتواصل:** ساهمت العولمة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل الأفكار والممارسات الجيدة بين الدول، مما زاد من المطالب للحكم الراشد.

– **تحديات التنمية:** ظهرت الحاجة إلى إطار حكم يساعد على مواجهة التحديات الخاصة بالتنمية، مثل الفقر والبطالة والفساد.

– **تزايد الفساد:** أدى تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد إلى المطالبة بنظم حكم أكثر شفافية ومساءلة.

– **الأزمات السياسية والاقتصادية** : ساهمت الأزمات التي تعرضت لها العديد من الدول في تعزيز المطالب بالإصلاحات السياسية والحوكمة الجيدة.

– **تطور الفكر الديمقراطي:** تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تبني مفاهيم الحكم الراشد كجزء من المتطلبات الأساسية لتحقيق الديمقراطية.

– **دعم المنظمات الدولية:** دعمت العديد من المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة) مفهوم الحكم الراشد كشرط أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية.

– **البحث عن استدامة التنمية:** تمثل الحكم الراشد جزءًا من السعي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال إدارة فعالة للموارد والإمكانات.

– **تحسين نوعية الحياة** : هناك رغبة متزايدة في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، مما يتطلب أنظمة حكم قادرة على تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية.

تجسد هذه الأسباب الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة الحكم بما يلبي متطلبات المواطنين ويعزز من استقرار المجتمعات وتقدمها.

من منظور تاريخي عميق، يمكن أن نرى كيف استمر البشر على مر العصور في السعي نحو الحكم الراشد، الذي يعتبر رمزًا للعدل والتقدم والاستقرار في المجتمعات. يوعود تاريخ الحكم الراشد إلى قرون مضت، فحتى في العصور القديمة كانت هناك مبادئ وقيم تحكم شكل الحكم وسلوك الحكام. ومع مرور الزمن تطورت تلك المبادئ وتعززت، فظهرت نماذج متعددة للحكم الراشد في مختلف الثقافات والأنظمة السياسية .إن الحكم الراشد له أهمية كبيرة جدًا في مجال السياسة والحكم، حيث يمثل الأساس الذي يقوم عليه بناء المجتمعات القوية والمستقرة. فعندما يكون هناك حاكم راشد وعادل يسعى لخدمة شعبه والعمل من أجل رفاهيته، يتحقق العدل والتقدم والسلام في المجتمع. إن الحكم الراشد يتطلب أيضًا مبادئ ومكونات محددة تؤمن استقرار النظام السياسي وتحافظ على التوازن بين القوى المختلفة.

نشاط تقويمي

س 1) ما هي أهم الدوافع التي أدت الى ظهور مفهوم الحكم الراشد؟

س 2) كيف يؤدي تطبيق الحكم الراشد الى تحسين جودة الحياة في المجتمع؟

المحاضرة رقم 3

ماهية للحكم الراشد

تمهيد

يشكل مفهوم الحكم الراشد مقاربةً سياسية حديثةً في إدارة المجتمعات من منظور الحكامة والرشادة، فهو يرتكز على قيمِ ومؤشراتِ الجودة السياسية الهادفة إلى الاستثمار الأمثل في الموارد المادية والبشرية والمعرفية للدولة، بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة والشفافية والفعالية، من خلال إقرار سيادة القانون والنزاهة والتناوب على الحكم وتفعيل مبدأ الرقابة والمحاسبة والمساءلة وإدارة الدخل والنفقات وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف السياسية والسياسات الوطنية. وهذا يعني أنه يجب إدارة الدولة وفقًا للمبادئ التي تم تعلمها لتعزيز الدعم العام والثقة بين الأشخاص وثقة المجتمع الوطني.

الأهداف الاجرائية: بعد نهاية المحاضرة يستطيع الطالب:

- تعريف مفهوم الحكم الراشد.
- تحديد مكونات الحكم الراشد.
- استنتاج مبادئ الحكم الراشد.
- استنتاج العوامل التي تؤثر في الحكم الراشد.

المحتوى التعليمي

1- تعريف الحكم الراشد

2- مواصفات الحاكم الراشد

3- ابعاد الحكم الراشد

4- أهمية الحكم الراشد

5- مكونات الحكم الراشد

6- مبادئ الحكم الراشد

8-العوامل المؤثرة في الحكم الراشد

1- تعريف الحكم الراشد

هناك عدة تعاريف لمفهوم الحكم الراشد، حيث لم يتفق العلماء والباحثين في تقديم تعريف موحد وشامل لعناصر هذا المفهوم، بحيث يمكن تعميمه على كافة المجتمعات والمجالات، الامر الذي يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم.

وينطوي تعريف مفهوم الحكم الراشد على تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي حتى تكتمل صورة المفهوم على النحو الذي يمكن أن يجعله واضحا وملما بعناصره وخصائصه.

1-1- التعريف اللغوي

- **لفظ "الحكم"** في اللغة من الفعل حكم: تولى السلطة وإدارة شؤون الدولة. حكم وفقا للأصول، حكم بالعدل أي قضى بالعدل. والحكم يعني تولي السلطة وإدارة شؤون البلاد. حكم ديمقراطي، حكم مطلق.
(نعمة وآخرون، 2013)

يشير مصطلح الحكم في اللغة الى ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها وشؤون المجتمع وما ارتبط به من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

- **لفظ "الراشد" و"الراشد"** من فعل رشد أي اهتدى واستقام. ورشيد تعني صائب، سليم، حكيم. سياسة رشيدة أي مطابقة للعقل والحق والصواب. **(نعمة وآخرون، 2013)**

مصطلح الراشد أو الرشيد في اللغة يشير الى الاستقامة والاعتدال والصواب والاهتداء الى الحق. وعليه فإن الحكم الراشد أو الحكم الريشد تعني تولي السلطة وإدارة شؤون البلاد أو المؤسسة على نحو صالح وصائب ومستقيم.

1-2- التعريف الاصطلاحي:

وردت عدة تعاريف اصطلاحية لمفهوم الحكم الراشد، وذلك حسب الخلفية النظرية والمؤسساتية، حيث يعرفه البنك الدولي بأنه ممارسة السلطة السياسية في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. **(توفيق، 2005، ص 27)**

وتجدر الإشارة الى أن صندوق النقد الدولي في المقابل للمفهوم الحكم الراشد استخدم مفهوم الحكم السيئ إشارة الى مظاهر التفرد في الحكم والسلطة وشخصنتها والفساد في المؤسسات التي تدير شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

كما يشير مفهوم الحكم الراشد إلى إدارة الدخل والنفقات والإدارة وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف السياسية والسياسات الوطنية والفوائد للمواطنين. **(Nguyen et al, 2021)**

ويعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، وفي جميع المجالات ويتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وحاجاتهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم. **(Speth, Cheema, 1997)**

في حين تعرفه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بأنه قدرة الدولة على ضمان السلم والاجتماعي، وضمان تطبيق القانون والحفاظ على النظام العام، وتوفير الظروف الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعي وضمان الحد الأدنى من الامن والتامين الاجتماعي. **(شمروخ، 2015)**

أما (Jan Kooiman) يعرف الحكم الراشد بأنه "عقد اجتماعي يقوم على شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص بغرض إدارة شؤون الحكم والمجتمع بأكثر كفاءة ورشادة". **(بلغالي،2011)**

ومن جهة أخرى يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الراشد (2002) "بأنه الحكم الذي يعزز ويحافظ على رفاهية الإنسان ويزيد من قدرات البشر وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً لضمان مصالح جميع الأفراد". **(خطوط، 2021)**

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الحكم الراشد هو مصطلح يعبر عن عملية ممارسة السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية وممارسة القانون من أجل إدارة شؤون الحكم والمجتمع ضمانا لمصالح الافراد وتحقيق رفاهيتهم.

فالحكم الراشد في جوهره يشير الى التسيير الجيد والصائب والفعال للموارد البشرية والمادية والطبيعية المجتمع، بالشراكة بين السلطة السياسية الممثلة في الحكومة والشركاء الاجتماعيين الممثلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2- مواصفات الحاكم الراشد:

يعتمد استقرار الدول والحكم على الحاكم وما يتمتع به من سمات الرشد والصلاح، تسعاد بقوة في تسيير الشؤون والموارد بشكل جيد. وتتطلب هذه المسؤولية أن تتوفر في الحاكم الراشد صفات أهمها:

- يجب أن يعمل الحاكم الراشد على تعزيز قيم العدل والمساواة والحرية في المجتمع وتوفير بيئة ملائمة لتنمية وتطور الفرد والمجتمع بأكمله.
- يجب على الحاكم الراشد أن يكون قائدًا حكيمًا وعادلًا، وأن يكون قادرًا على اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذها بكفاءة ومهارة .
- يتعين على الحاكم الراشد أن يعمل بجد لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وبناء نظام قوي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس.
- يجب أني تحلى الحاكم الراشد بروح المسؤولية ويسعى جاهدًا لخدمة الناس وتلبية احتياجاتهم وتحقيق آمالهم.
- تعتبر الحكمة والحكم والقيادة الراشدة سمات أساسية للحاكم الراشد، الذي يسعى دائمًا لتحقيق الخير والازدهار لشعبه ووطنه.
- لا بد للحاكم الراشد أن يكون قدوة للآخرين ومثالاً يُحتذى به.
- يجب على الحاكم الراشد أن يسعى دائمًا لتطوير نفسه وتحسين أدائه وتعلم المزيد عن متطلبات العصر، وأن يكون حازمًا في تطبيق القانون والعدالة ويعكس قيم المجتمع وثقافته.
- الحاكم الراشد هو من يتبنى السياسات الصائبة والبرامج الفعّالة لمواجهة التحديات وتحقيق التقدم والازدهار في المجتمع.
- يعمل الحاكم الراشد على توفير الفرص والامتيازات للجميع وتعزيز الابتكار والابداع والتنوع، مع الحفاظ على ثوابت وقيم المجتمع الإسلامي .
- يجب على الحاكم الراشد أن يعمل مع المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والمؤسسات الأخرى لتحقيق العدالة والتنمية والتقدم في المجتمع.

– الحاكم الراشد يتشارك الرأي والأفكار مع أعضاء فريق عمله.

– الحاكم الراشد الكفء يتقبل الرأي الآخر والانتقاد ولا يتفرد بالسلطة.

– الحاكم الراشد يستشير أعضاء فريقه ولا يتعصب لرايه.

3–أبعاد الحكم الراشد

الحكم الراشد يتضمن عدة أبعاد رئيسية تشكل أساسياته وتوجهاته. ومن أهم هذه الأبعاد :

– **البعد السياسي:** يتعلق بتطبيق مبادئ الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار. ويشمل ذلك تمكين المواطنين من المشاركة في الانتخابات، وتعزيز الحوار السياسي، ووجود مؤسسات سياسية شفافة.

– **البعد الاقتصادي:** يركز على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. من خلال استخدام الموارد بشكل فعّال، وتعزيز الابتكار، وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، ومكافحة الفقر والبطالة.

– **البعد الاجتماعي:** يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقدير حقوق الإنسان. من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وضمان حقوق الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع.

– **البعد البيئي:** يتضمن الاعتناء بالبيئة والتوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. يتطلب هذا البعد تحقيق استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي (biodiversity) والاستجابة لتحديات تغيُّر المناخ.

– **البعد المؤسسي:** يركز على بناء مؤسسات حكومية قادرة على إدارة الموارد بشكل فعّال وشفاف. يتطلب ذلك وجود نظم قانونية قوية وآليات لمراقبة الأداء والمساءلة.

– **البعد الثقافي:** يرتبط بالاحترام والتقدير للتنوع الثقافي داخل المجتمع، وإدماج القيم والتقاليد المحلية في سياسات الحكم.

– **البعد التكنولوجي:** يتضمن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمشاركة، فضلاً عن تحسين إدارة الموارد وتقديم الخدمات العامة.

تعمل هذه الأبعاد بشكل متكامل لتعزيز مفهوم الحكم الراشد، مما يسهم في بناء مجتمعات آمنة، مزدهرة ومستدامة. **(بن مرزوق، 2013)**

4– أهمية الحكم الراشد

– إن الحكم الراشد له أهمية بالغة الأثر في استقرار الدول والمجتماعت، من خلال تحقيق العدالة. فهو يسهم بشكر أساسي في تطوير البنية التحتية الأساسية وتعزيز إنشاء مرافق عالية الجودة، بما في ذلك المدارس والعيادات، والتي تحقق رفاهية المجتمع. ومن خلال تعزيز الثقة في الحصول على مثل هذه الخدمات، فإنه يزرع شعوراً بالطمأنينة والرضا بين الافراد.

– الحكم الراشد يضمن بيئة مستقرة ومواتية للاستثمار ويضع الأساس المتين للنمو الاقتصادي المباشر وغير المباشر. وهذا بدوره يمهد الطريق للازدهار والتقدم في مختلف القطاعات، مما يعود بالنفع على الرفاهة العامة للمجتمع ويخلق تأثيراً إيجابياً على الأفراد والمجتمعات.

– الحكم الراشد يعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي. إذ أن تعزيز هذه المبادئ يغرس الشعور بالمسؤولية والنزاهة بين أصحاب السلطة. وهذا يساعد في منع الفساد وإساءة استخدام الموارد والممارسات غير العادلة، مما يضمن في نهاية المطاف مجتمعًا عادلًا ومنصفًا.

– الحكم الراشد يشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار وإشراكهم في إدارة مجتمعاتهم، مما يعزز الشعور بالانتماء، وهذا يؤدي إلى زيادة المشاركة المدنية في الشؤون العامة.

(Mansour, 2021; Rahman & Simonson, 2020; Daly, 2022: Brown & Marsden, 2023)

– الحكم الراشد يعزز تسيير الجانب المالي للحكومة، إضافة الى تعزيز الإدارة الحكومية التشاركية والخاضعة للمساءلة، الشفافة، والتي تلتزم بسيادة القانون.

– الحكم الراشد يضمن الحد من الفساد وانتشاره وإشراك الأفراد الأكثر تهميشًا في صنع القرارات السياسية.

– الحكم الراشد يسهم في تعزيز التنمية المهنية داخل قطاع الموارد البشرية، وتحفيز السياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الممارسات المستدامة التي تعطي الأولوية للحفاظ على البيئة. وهذا يشمل تنفيذ السياسات والمبادرات التي تعزز مصادر الطاقة المتجددة، وتقلل من انبعاثات الكربون، وتضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتعمل الهيئة الإدارية التي تدعم الجكم الراشد ضمن الإطار القانوني للدولة، وتظل منتبهة لاحتياجات المواطنين، وتلبيتها بكفاءة.

– الحكم الراشد يسهل توفير السلع العامة بشكل سريع ومنظم، مما يضمن سهولة الوصول إلى تطوير البنية الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية، وأنظمة التعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية، كما يشجع الابتكار والتقدم التكنولوجي، ويشجع استخدام التقنيات الناشئة لصالح جميع المواطنين.

(Bakhtiar, 2021; Sari, 2023; Mlambo et al, 2020; Hue and Tung-Wen, 2022)

إن فهم أهميته الحكم الراشد وتبنيه منهجا لتسيير الشؤون العامة للدولة والمجتمع يحقق العدالة والمساواة بين الأفراد وتطبيق القوانين بطَرِيقَة تتناسَبُ مع آليات العصر الحديثة. كما يعمل على الحفاظ على استقرار وسلامة المجتمع وتعزيز القِيَم الأخلاقية والانسانية في الحكم. فهو يُعدّ عنصرا مهمًّا في تنظيم العلاقات الاجتماعية وإرساء مبدا المساواة بين الافراد. ويعد الحكم الراشد ركيزة أساسية للنمو والتطوير الشامل للمجتمعات، حيث يُسهِم بشكل كبير في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعيَّين وتعزيز الأمن والاستقلال الذاتيَّ لكلِّ الأفراد. كما تتجلَّى أهمية الحكم الراشد في ضرورة تكامل مبادئه مع التحديات والمتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.

5– مكونات الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على مكونات اساسية هي:

– الديمقراطية:

تعد الديمقراطية عنصرا أساسيا لأي مجتمع إذ تسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ولا يقتصر دور الديمقراطية على تعزيز الحقوق الإنسانية فقط، بل تمتد لتشمل أيضًا تعزيز الحريات العامة والسياسية للمواطنين، حيث تضمن لهم حقوقهم الأساسية في التعبير وتوفر لهم الفرصة

للمشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بمصلحة المجتمع وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة. إن الديمقراطية لها القدرة على تحقيق التوازن بين مختلف القوى والأطراف، وتحقيق التوافق المجتمعي حول قضايا الاهتمام المشترك. وعندما يتم تحقيق التوازن، يتم بناء مجتمع قوي ومتجانس يعمل على تعزيز استقراره ونموه المستدام. الديمقراطية ليست نظامًا سياسيًا، بل هي قيمة حقيقية لأي مجتمع يسعى لتحقيق التقدم والعدالة. إنها تعبر عن إرادة الشعب وتحقق رغباته واحتياجاته، وتضع الأسس القوية لتحقيق مستقبل مزدهر للجميع.. **(سينتومير، 2024؛ كلاوس، 2023)**
هناك علاقة ديناميكية بين الحكم الراشد والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- الأنظمة الانتخابية:

تعتبر الانظمة الانتخابية آلية تحدد كيفية اختيار الشعب لممثليهم في السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. فهي تشكل الأسس القانونية والإجرائية التي يتم بها تنظيم الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وحساب الأصوات، وتحديد كيفية تمثيل الشعب في البرلمان أو الحكومة. وتهدف الانظمة الانتخابية إلى تحقيق الشفافية والعدالة والتمثيل العادل لجميع فئات المجتمع. وبصفة عامة، يتم تنظيم الانتخابات في الانظمة الانتخابية عبر وضع قواعد ومعايير صارمة لضمان إجراءات الانتخابات النزيهة والديمقراطية. وتشمل هذه القواعد المراقبة المستمرة للعملية الانتخابية، توفير نظام حسابي شفاف ودقيق لجمع وفرز الأصوات، وتوفير فرص متساوية للمرشحين لعرض برامجهم ورؤيتهم للمستقبل. ومن أهم سمات الانظمة الانتخابية المتبعة حول العالم هو توفير التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع. فعند ضمان التمثيل العادل، يتمكن الشعب من اختيار ممثلين يعكسون تركيبة المجتمع بشكل أفضل ويسعون للعمل من أجل مصلحة الجميع. إن تحقيق الشفافية والعدالة في عمليات الانتخابات يعزز الثقة في النظام السياسي ويعمل على تعزيز مشاركة الشعب في العملية الديمقراطية، وبوجود نظام انتخابي قوي ومنصف ستؤثر في صنع القرار. **(أمزيان، 2024)**
الانتخابات تعد أداة من أدوات الدولة التي تحقق بها الاستقرار السياسي والامن الداخلي والخارجي. فالانتخابات هي تجسيد للديموقراطية والعدالة.

- اللامركزية:

تشير اللامكزية في السياسة الى النظام السياسي الذي يقوم على توزيع السلطة والقرارات بشكل متوازن بين الأفراد أو الجماعات دون تفرقة أو تمييز بينهم وبدون وجود تفوق سلطوي لشخص أو جماعة على الأخرى وعدم التركيز على مركز ومحور واحد للقرار، وكذا توزيع السلطة والموارد بشكل متساوٍ بين الأفراد. فهي تساعد في بناء بيئة تشجع على التعاون والمساواة بين مكونات المجتمع وتعزز التضامن الاجتماعي كأداة رئيسية في تحقيق اللامكزية وترسيخ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. تعد اللامركزية نموذجا جديدا للتفكير في تنظيم المجتمعات والنظم الاقتصادية. وتأتي أهميتها ابقدرتها على تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والمشاركة في صنع القرارات وتحقيق الحكم الراشد.

- نظام الحكم الدستوري والحقوق القانونية:

يتم تحديد السلطات والصلاحيات والواجبات لأي دولة في إطار النظام الدستوري. كما يتم تأصيل حقوق المواطنين وحمايتها من خلال القوانين والضوابط المنظمة التي تكفل العدالة والمساواة. أذ يتم من خلال ذلك تحديد اختصاصات السلطات الحكومية والصلاحيات الممنوحة لها، وكذلك التزاماتها في إطار النظام الدستوري. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم تأصيل حقوق المواطنين وحمايتها بواسطة القوانين التنظيمية المنصوص عليها، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة. ولا يمكن الاستغناء عن الفهم الكامل لهذا الموضوع الأساسي الذي يحتاج إلى فهم كيفية تطبيق وتفسير القوانين والدساتير، وتحقيق التوازن بين سلطات الحكم وضمان استقلالية القضاء في حماية حقوق المواطنين **(بشارة، 2022)**

والحكم الدستوري يشير إلى نظام حكم يقوم على احترام الدستور كمصدر أساسي للسلطة والقانون، ويضمن حماية حقوق المواطنين. ويعتبر الحكم الدستوري أساساً لاستقرار الدولة وتحقيق العدالة، حيث يمنح الأفراد الثقة بأن القوانين والسياسات تعتمد على أسس قانونية واضحة. وتكمن أهمية الحكم الدستوري في ضبط سلوك الحكومة وتحديد اختصاصاتها، الأمر الذي يساهم في منع التجاوزات والانتهاكات وضمان حماية حقوق الفرد والمجتمع.

5- مبادئ الحكم الراشد

تتضمن مبادئ الحكم الراشد الاهتمام العميق بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى تحقيق التوازن الصحيح بين السلطات وضمان حقوق الإنسان. ولا تقتصر هذه المبادئ على الحكم بالقوانين فحسب، بل أيضًا على احترام الحريات العامة، وتعزيز المشاركة السياسية والشفافية في جميع أنحاء البلاد. وتعتبر هذه المبادئ نهجًا مستدامًا لتطبيق القيم الأخلاقية وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع. بناءً على مبادئ الحكم الراشد تتشكل دولة قانونية وديمقراطية، تسعى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل في جميع جوانب الحياة. ومن مبادئ الحكم الراشد ما يلي:

- الفصل بين السلطات:

هو أحد المبادئ الدستورية الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد. وقد ارتبط هذا المبدأ باسم الفيلسوف السياسي الفرنسي **Montesquieu (1689- 1755)**[1]، وهذا المبدأ يقصد به توزيع وظائف الحكم الرئيسية على هيئات ثلاث هي **السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية**، حيث تستقل كل منها في مباشرة وظيفتها. فالسلطة التشريعية تشرّع القوانين والسلطة التنفيذية تتولى الحكم والإدارة وتسيير أمور الدولة ضمن حدود تلك القوانين، أما السلطة القضائية فتهدف إلى تحقيق العدل تبعاً للقانون. وتجدر الإشارة هنا الى أن الفصل بين السلطات يعني الفصل التام بينها؛ إذ لا بد من وجود توازن وتعاون بينها واحترام كل سلطة للاختصاصات الوظيفية المنوطة بالسلطة الأخرى. ومن الضروري وجود رقابة متبادلة بين السلطات الثلاث بما يحقق حماية لحقوق وحريات الأفراد. كما أن اختلاف الدول في تطبيق هذا المبدأ أدى إلى ظهور

1 - فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا. وكان له الفضل في إبراز هذا المبدأ كعامل أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة وللتخلص من الحكومات المطلقة التي تحتكر جميع السلطات.

أنظمة سياسية ثلاث هي: النظام المجلسي والنظام البرلماني والنظام الرئاسي. الفصل المطلق بين السلطات يصف النظام الرئاسي، الفصل بين السلطات مع وجود تعاون فهذا صف النظام البرلماني، وفي حالة هيمنة السلطة التشريعية مع انبثاق السلطة التنفيذية عنها نكون أمام النظام المجلسي.

- الاستقلالية القضائية:

يشير الى أن القرارات القضائية يجب أن تكون حيادية وغير خاضعة لنفوذ السلطات الأخرى (التنفيذية والتشريعية) أو لنفوذ المصالح الخاصة أو السياسية، وعدم السماح لأية جهة بإعطاء أوامر أو تعليمات أو اقتراحات للسلطة القضائية تتعلق بتنظيم تلك السلطة، كما يعني عدم المساس بالاختصاص الأصلي للقضاء، وهو الفصل في المنازعات.

- المجتمع المدني:

يشير إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة (منظمات غير الحكومية، منظمات غير ربحية، نقابات عمالية، منظمات خيرية، منظمات دينية، نقابات مهنية، مؤسسات العمل الخيري....الخ) حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة تقديم الخدمات، آو التأثير على السياسات العامة.

- استقلالية وسائل الإعلام:

مهمة الإعلام في المجتمع هي التواصل الفعال مع الجمهور، واستقلالية وسائله تساعده في أداء دور الرقيب الناقد لكل من القوي السياسية والاقتصادية والسلطات التنفيذية في ممارسة أدوارها، كما تؤدي دوراً حاسماً في توفير الفضاء الاجتماعي الذي يُمارس من خلاله حق التعبير بشكل مؤثر وفعّال، كما أن الاستقلالية تعني أيضا الالتزام بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة.

- الشفافية والمراقبة والمحاسبة:

الشفافية وسيلة من وسائل المساءلة والمحاسبة، كما أن المساءلة لا يمكن أن تتم بالصورة المرجوة والفاعلة دون ممارسة الشفافية وغرس قيمها، وتظل الشفافية والمساءلة حق من حقوق المواطن تجاه السلطة كأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الحكم الراشد وترسيخ قيمه بالمجتمع. ويجب على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للمراجعة والرقابة والمحاسبة العمل وبشكل مخطط ومدروس ومتجانس ومتكامل ومتضامن من أجل محاربة ومكافحة الفساد وغرس قيم الشفافية والمساءلة والنزاهة بالمجتمع.

- المشاركة المجتمعية في الرقابة وحقوق الإنسان والمواطنة:

المشاركة تعني أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، كما تؤدي المشاركة المجتمعية في صنع القرارات إلى تضاؤل الفساد وبخاصة عندما يطالب المجتمع بوجه عام باعتماد النزاهة والشفافية وتطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة، كما أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان نؤدي إلى إرساء العدالة وتحقيق السلام داخل المجتمع. **(بوصنوبرة، 2021)**

تعدّ مبادئ الحكم الراشد أساسًا لبناء المؤسسات الديمقراطية، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز شفافية العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة بمساواة لجميع المواطنين. إن الحكم الراشد ليس مجرد مفهوم أو فكرة او شعار، بل هو مبدأ يجب أن يتجلى في كل جوانب الحياة. والالتزام بمبادئ الحكم الراشد هو أحد العوامل التي تحقق نجاح أي نظام ديمقراطي وتحافظ على استقراره. كم أن الحكم الراشد يعكس قدرة الحكومة على تفعيل دور المواطنين في صنع القرار، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في العملية السياسية.

يمكن القول أن مبادئ الحكم الراشد تؤدي دورًا حاسما في بناء المؤسسات الديمقراطية. إنها ترسي لمبادئ العدالة والمساواة في المجتمعات. ومن خلال تفعيل هذه المبادئ وتطبيقها بشكل صحيح، يمكن للأمم الوصول إلى مستويات أعلى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة. فبناء المؤسسات الديمقراطية قائم على أساس مبادئ الحكم الراشد، وهو مسؤولية جميع افراد المجتمع كل بدوره ووظيفته لضمان استدامتها وتطويرها.

7- العوامل المؤثرة على الحكم الراشد

هناك عدة عوامل تؤثر في الحك الراشد، أهمها:

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** للعوامل الاجتماعية والثقافية دوراً في تشكيل الحكم الراشد في أي مجتمع. فالقيم والمعتقدات التي تترسخ وتتجذر في النفوس والعقول تؤثر بشكل كبير وعميق على قرارات الحاكم وصياغة سياساته وإدارة شؤون البلاد. في هذا السياق، فإن المجتمعات التي تتميز بالروح الجماعية القوية، فإن المصالح العامة والجماعية تكون هي المحور الأساسي لاتخاذ القرارات الحكومية، فالتركيز يكون على المصلحة الجماعية والتنمية المستدامة وتحقيق التوافق والتضامن بين أفراد المجتمع. أما في المجتمعات ذات الطابع الفردي التنافسي، فإن الحرية الفردية والمصلحة الشخصية يمثلان القيم والأهداف لدى الأفراد وقد يؤديان إلى منافسات قوية وسباقات على السلطة والثروة.

ومن جهة أخرى فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يسهمان بشكل كبير في ترقية وتحسين جودة الحكم الراشد، فعلى سبيل المثال، مستوى التعليم المتقدم والمعرفة الواسعة يمنح الحاكم إجابات دقيقة ومدروسة لمشاكل البلاد وتحدياتها المستقبلية، وبالتالي تحسين جودة الحكم ومؤشرات الرفاهية العامة. وكذلك، فإن مكافحة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية تمنح الفرصة المتساوية للجميع وتعزز العدالة الاجتماعية وتقلل التفاوت الاقتصادي الذي يخلق الطبقية الاجتماعية، وهذا يترجم قدرة الحاكم على اتخاذ القرارات الصائبة والعادلة والمتوازنة التي تلبي تطلعات الشعب. لذا، يمكن القول أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لها دور كبير في بناء وتطوير وتعزيز الحكم الراشد وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة.

العوامل السياسية والقانونية: تتدخل العوامل السياسية والقانونية بشكل أساسي في تحقيق وتشكيل الحكم الراشد، حيث يضمن القانون والسياسة الرشيدة توفير الأساس القوي الذي يمكن للحاكم من خلاله تحقيق العدالة والتنمية والاستقرار في المجتمع. كما تسهم هذه العوامل في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على

تحقيق مبادئ الحكم الراشد وضمان استمراريته. ومن خلال ذلك، يتم تعزيز النظام القانوني وتقوية الهياكل السياسية لتحقيق المزيد من العدالة والتنمية والاستقرار في المجتمع وهذا سيؤدي إلى بناء دولة قوية وديمقراطية.

9- تأثير الحكم الراشد على المجتمعات

تؤثر الحكومة الراشدة بشكل كبير على المجتمع من خلال توفير بيئة مستقرة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا السياق، تسعى الحكومة الراشدة بكل جهودها إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في بناء مستقبل أفضل للمجتمع والدولة. من خلال تحقيق هذا الهدف، يتمكن الحاكم الراشد من رفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين جودة حياتهم، حيث يعمل على توفير فرص العمل الكافية والأجور الجيدة والخدمات العامة الملائمة. يعزز الحكم الراشدة أيضًا ثقة المواطنين في الحكومة، حيث ترتكز على المبادئ الأخلاقية والمعايير القيمية في أداء وظائفها، فيشعر المواطنون بالأمان والاستقرار والعدالة. إضافة الى ذلك، تقوم الحكومة الراشدة بدورً مهم في تحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة . كما تضمن المساواة والعدالة في توزيع الموارد والفرص المتاحة، وتسعى للتخفيف من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة في المجتمع. ويتفاعل الحكم الراشد بشكل إيجابي مع القيم والمبادئ الثقافية للمجتمع، حيث يعدّ التنوع الثقافي عاملا مساعدا وموجها للتنمية المستدامة؛ فالمواطنون من خلفيات ثقافية متنوعة يتعايشون في بيئة تعمل على تعزيز التسامح والاحترام المتبادل، وبفضل هذا التوجه الحضاري المتقدم، تحقق الحكومة الراشدة الوحدة الوطنية وتعزز التعاون الدولي والحوار الثقافي. فالحكم الراشد يقوم عليه بناء مجتمع مستقر ومتوازن وتنمية مستدامة وعدالة جتماعية.

نشاط تقويمي

س1) اجب عن الأسئلة الاتية بـ صح أو خطأ

- الحكم الراشد هو ممارسة السلطة من طرف شخص واحد منتخب من الشعب.....
- الحكم الراشد أن يكون تسيير شون الدولة في يد مجموعة من الافراد منتخبين من الشعب.....
- الحكم الراشد ان يكون تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو لا مركزي.....
- الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.....
- الحاكم الراشد يتفرد باتخاذ القرار لأنه الشخص الاقدر على ذلك.....

س2) اختر الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات المقترحة

1- - البعد الاقتصادي للحكم الراشد هو:

- تحقيق الديموقراطية في تسيير موارد للدولة
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي

- تحقيق الشفافية في تسيير شؤون الدولة
- تحقيق الكفاية والاستقرار الاقتصادي

2- يُعدّ من مكونات الحكم الراشد ما عدا:

- الديمقراطية
- الأنظمة الانتخابية
- استقلالية السلطات
- اللّامركزية

3- من مبادئ لحكم الراشد:

- الفصل بين السلطات
- نظام الحكم الدستوري
- اللّامركزية
- الأنظمة الانتخابية

س3) كيف يؤثر الحكم الراشد على استقرار وتطور المجتمع.

المحاضرة رقم 4

آليات تعزيز الحكم الراشد

تمهيد

يهدف تطبيق آليات الحكم الراشد الى تحقيق الأهداف المحددة لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. من أجل توفير الفرص المتساوية لجميع افراد المجتمع وتعزيز فهمخم لأهمية الانخراط الفعّال في قرارات المجتمع. علاوة على ذلك، يتطلب تعزيز الحكم الراشد استراتيجيات فعّالة لتحقيق التواصل والمشاركة العامة.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد نهاية المحاضرة سيتمكن من:

– التعرف على آليات تعزيز الحكم الراشد.

–اقتراح آليات تعزيز الحكم الراشد.

المحتوى التعليمي

1– آليات تعزيز الحكم الراشد.

آليات تعزيز الحكم الراشد

تعزيز الحكم الراشد يتطلب مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الفعالية والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة. ومن بين هذه الآليات :

– **شفافية المعلومات:** نشر المعلومات الحكومية بشكل دوري وبطريقة يسهل الوصول إليها، مما يعزز من ثقة المواطنين ويتيح لهم المشاركة في صنع القرار.

– **المساءلة:** وضع آليات لمحاسبة المسؤولين، سواء من خلال الرقابة البرلمانية أو من خلال وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

– **المشاركة المجتمعية:** تشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات صنع القرار وتقييم السياسات العامة، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات.

– **تعزيز استقلالية القضاء:** ضمان أن تكون المنظومة القضائية مستقلة وغير متأثرة بالضغوط السياسية، مما يساعد في الحفاظ على العدالة والحقوق.

– **الإصلاح الإداري:** تحسين الكفاءة الإدارية وتبسيط الإجراءات الحكومية، مما يسهل حركة الأعمال ويوفر الخدمات بشكل أفضل.

– **المؤسسات المستقلة:** إنشاء هيئات مستقلة ومؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، مما يعزز من الرقابة والمساءلة.

– **تعزيز المواطنة الفعالة:** تعليم وتطوير المهارات اللازمة للمواطنين ليكونوا نشطين وفاعلين في المجتمع، مما يعزز من ثقافة المشاركة الفعالة والانتماء.

– **ترسيخ الديمقراطية:** تعزيز أسس الديمقراطية من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتفعيل دور الأحزاب السياسية من أجل تمثيل متنوع وشامل لمصالح المجتمع. **(دباغي، 2018، لوعيل، 2022)**

– **التعاون الدولي:** تبادل المعرفة والخبرات مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية لتعزيز الحكم الراشد.

– **تعزيز حقوق الإنسان:** الالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وضمان عدم انتهاك هذه الحقوق، مما يسهم في بناء ثقة بين الحكومة والمواطنين.

– **تعزيز الأطر القانونية:** تحديث وتطوير المنظومة القانونية لتكون متوافقة مع معايير الحكم الراشد والممارسات الدولية، من أجل تعزيز العدالة والمساواة.

– **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:** استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحكومية وتسهيل الإجراءات، مثل الحكومة الإلكترونية لتوفير الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

– **تقييم السياسات:** إجراء تقييم دوري للسياسة العامة والمشاريع الحكومية لقياس نتائجها وتأثيراتها والتأكد من توافقها مع حاجات المواطنين.

– **دعم المجتمع المدني:** تعزيز دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة والمساءلة، مما يسهم في تمثيل مختلف فئات المجتمع.

– **وظائف حكومية للكفاءات:** استقطاب وتعيين الكفاءات في المناصب الحكومية بدلاً من الاعتماد على المحسوبية، مما يعزز من الفعالية والكفاءة في الإدارة.

– **التوجيه القائم على البيانات:** استخدام البيانات والإحصاءات في صنع السياسات وتوجيه القرارات، مما يساعد على اتخاذ قرارات مدروسة وبناءً على أدلة.

– **التعليم والتوعية:** رفع مستوى وعي المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم، وأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

كل هذه الآليات تعمل بشكل تكاملي لتعزيز الحكم الراشد، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. وشملت هذه الآليات تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، وتوفير الحريات الأساسية لتعزيز المشاركة المجتمعية العدالة الاجتماعية وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التعاون والتفاعل بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني. لذلك، يتعين على الحكومة أن تكون مستجيبة لاحتياجات المواطنين وتشجيع دور المجتمع المدني في تعزيز تطبيق الحكم الراشد.

نشاط تقويمي:

س1) كيف يسهم التعليم في تعزيز الحكم الراشد؟

س2) يعد تطبيق الحكم الراشد طريقا الى ترسيخ الديموقراطية. اشرح ذلك.

س3) وضح العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المؤسسات وتحقيق الحكم الراشد.

س4) قدم بعض الآليات لتعزيز الحكم الراشد.

المحاضرة رقم 5

مدخل لمفهوم الفساد

تمهيد

تُعدّ ظاهرة الفساد من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات، فهي ظاهرة تتعلق بانحراف الأفراد عن المبادئ الأخلاقية والقانونية لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب المصلحة العامة. تؤدي هذه الظاهرة إلى تداعيات سلبية تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أنها تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية. كما أنها تعزز الفقر تؤدي إلى تفشي البطالة. وتسعى العديد من الدول والمؤسسات الدولية إلى مكافحة الفساد من خلال سن القوانين، وتعزيز الشفافية، وتطبيق الحكم الراشد يتطلب التصدي للفساد تعاوناً واسعاً بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق بيئة خالية من الفساد والحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على مفهوم الفساد
- التميز بين أنواع الفساد
- استنتاج مظاهر الفساد الإداري والوظيفي

المحتوى التعليمي

1- تعريف الفساد

2- أنواع الفساد

1- تعريف ظاهرة الفساد

يختلف تعريف الفساد من مجتمع لآخر وذلك باختلاف المجتمعات الثقافات والعادات والمنظومات القيمية التي وضعها كل مجتمع لتحديد مسار أفراده ومؤسساته. وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت السلطة سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو دينية، أو النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين" أو الاستفادة من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والضرر بها" كما تعرفه نفس الجهة بأنه " عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة. أي أن المسؤول يستغل منصبه لتحقيق منفعة شخصية ذاتية أو جماعته". **(منظمة الشفافية الدولية)** ويعرفه **(الطائي وراضي، 1024)** بأنه سوء استخدام واستغلال السلطة والوظيفة لتحقيق مآرب ومصلحة شخصية. ويضيف أن الفساد هو الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص.

أما من الناحية الدينية فالفساد صفة وسلوك استكره الله ووصفه بالظلم الكبير. فالفساد في الشريعة الإسلامية يُشير إلى الانحراف عن القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية؛ حيث يتجلى في مختلف السلوكات

السيئة مثل الكذب، الغش، التلاعب بالسلطة، الظلم الرشوة وانتهاكً لحقوق الآخرين، مما يؤدي إلى تقويض العدالة الاجتماعية والروح الجماعية. ولقد حذّر الله من الفساد وكل أشكاله وتوعد المفسدين والفاسدين بأشد العذاب، إذ يقول في كتابه: *"لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، وتُدْلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"* . **(البقرة، الآية 188)**

»إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفوا من الأرض« . **(المائدة، الآية 33)**

»ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها. وذلك خير لكم إن كنتم مؤمنين« . **(الأعراف الآية 56)**

»وإذا انطلقتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقتلوا فيسلكوا في الأرض وكلوا ما تستطيعون أو تفسدوا في الأرض« . **(البقرة، الآية 205)**

هذه الآيات تشير إلى خطورة الفساد وأثره السلبي على المجتمع، وتُشدد على أهمية الحفاظ على القيم والإصلاح.

فالدين الإسلامي يُحذر من الفساد والظلم ويُشدد على أهمية النزاهة والأمانة، حيث يمثل تهديدا لهدم المجتمعات.

بشكل عام، يمثل الفساد في كل الديانات والتشريعات تهديدًا لكل ما هو خير وصالح في المجتمع ويؤدي إلى تدهور القيم الإنسانية.

2- أنواع الفساد

يأخذ الفساد أشكالا متعددة، حيث تم تصنيفه الى 4 فئات هي:

2-1- الفساد المالي:

يشير الفساد المالي الى سوء استخدام السلطة المالية أو الموارد المالية بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية، مما يؤدي إلى الاضرار بالمصالح العامة والحقوق الشخصية.

ويشمل الفساد المالي أنواعا مختلفة كالرشوة، تبييض الأموال، الاحتيال المالي، واستغلال المنصب الرسمي للحصول على مكاسب غير مشروعة. ولكل هذه المظاهر الفاسدة تأثيرها السلبي على المجتمع والاقتصاد. **(قابيل وآخرون، 2022؛ إسماعيل، 2021؛ الصلاحين، 2021).**

وتعد أسباب الفساد المالي متنوعة ومعقدة للغاية، حيث تشمل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية. من بين الأسباب الرئيسية للفساد المالي يمكن ضعف التشريعات والضوابط المالية التي تسمح بوقوع الفساد كنقطة انطلاق. فعن طريق تعزيز الفعالية والشفافية في هذه التشريعات والضوابط، يمكن أن نعمل على تقليل فرص ووقوع حالات الفساد المالي المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأسباب الاقتصادية نقص الشفافية في عمليات الصفقات الحكومية والتعاملات المالية؛ فعندما لا يكون هناك نظام قوي للمراقبة والرقابة على الإنفاق الحكومي، يمكن للفساد أن يتسلل وينتشر بسرعة في النظام المالي. ولذلك، من الضروري تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات المالية لضمان عدم وقوع فساد مالي. وبالمثل، يمكن أن تكون العوامل الاجتماعية كالفقر والتفاوت الاجتماعي دوافع للانخراط في أنشطة الفساد المالي. عندما يعيش الناس في

ظروف اقتصادية صعبة ويشعرون بالظلم وعدم المساواة، يمكن أن يُغريهم الفساد المالي لتحقيق مكاسب شخصية. لذلك، من الضروري تحسين العدالة الاجتماعية وتوفير فرص اقتصادية أكثر لتقليل حالات الفساد المالي. ولا يمكن تجاهل الدور السياسي في تشجيع أو تقليل حالات الفساد المالي. فالفساد يمكن أن يكون نتيجة للفساد السياسي وقلة الحس والمسؤولية عند بعض القيادات والمسؤولين لذا، يتعين العمل على تعزيز النزاهة والحوكمة السياسية واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد على جميع المستويات.

وتتطلب مكافحة الفساد المالي جهودًا مشتركة من الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني.إذ يجب تعزيز التشريعات القانونية وتعزيز الشفافية في العمليات المالية وتحسين نظام الرقابة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الوعي لدى الناس حول آثار الفساد المالي في الحياة اليومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار التعليم وتنمية المهارات وتعزيز النزاهة والأخلاق في المؤسسات والمنظمات كأدوات فعالة لمكافحة الفساد المالي. ومن جهة أخرى إن تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين النظم المالية وتعزيز الفحص الدقيق والفعال للعمليات المالية من شأنه أن يعزز نظم المراقبة والرقابة ويقلل من فرص وقوع الفساد. كما يجب أيضًا تعزيز ثقافة النزاهة وتفعيل سياسات الإبلاغ عن الفساد المالي من أجل حماية الشهود والأفراد الذين يقومون بالكشف عن المخاطر المالية. **(عفان، 2021؛ العزب، 2022)**

أنه من المجازفة بالقول انه يمكن القضاء على الفساد المالي وجذوره، ولكن يمكن التقليل منه ومن آثاره من خلال اليقظة المجتمعية؛ إذ يجب أن يكون لدى المجتمع رؤية واضحة ورغبة قوية في مواجهة هذا الفساد، حيث يجب تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تحقيق تقدم حقيقي في مكافحة الفساد المالي والحد من تأثيره السلبي. كما أن تطبيق الحكم الراشد وما يتضمنه من آليات قوية يقلل من فرص الفساد.

2-2- الفساد الإداري:

يشير الى كل سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي يقوم به موظف، بهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة والحاق الضرر بها. كما أنه يشير الى الاخلال بالقوانين ومخالفتها لتحقيق مكاسب ومصالح ذاتية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي الى تعزيز البيروقراطية واللاعدالة بين افراد المجتمع. ويتمثل الفساد الإداري في مجموعة من الممارسات المنافية للقوانين المنظمة للحياة الوظيفية العامة أو القوانين العامة للدولة، كالرشوة بشتّى أشكالها (تقديم أو قبول المال أو الهدايا أو المنافع الأخرى لتغيير سلوك أو قرار)، المحسوبية (تفضيل الأصدقاء والمقربين في الحصول على خدمات أو فرص عمل أو عقود حكومية، الإهمال وسوء الإدارة (استخدام الموارد العامة بشكل غير فعّال أو مسرف يؤدي إلى الفشل في تقديم الخدمات للمواطنين، تضارب المصالح (اتخاذ قرارات تستفيد منها شخصيًا على حساب مصلحة الجهة التي يمثلها).

2-3- الفساد الساسي:

يشير الى سوء استخدام الافراد او الجماعات للسلطة في المؤسسات السياسية لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، حيث يتضمن مجموعة من الأفعال والممارسات غير القانونية مثل الرشوة،

واستغلال النفوذ، تزوير الانتخابات والمحسوبية. وبالتالي فأن الفساد السياسي مرتبط بانعدام الحكم الراشد والسياسة غير الصالحة.

تؤثر ظاهرة الفساد السياسي سلبًا على المجتمع والاقتصاد بطرق متعددة، فقد يؤدي إلى نقص التمويل للمشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة، مما يؤثر على نمو الاقتصاد وفرص العمل. كما يمكن أن يؤدي الفساد السياسي إلى تفاقم الفقر وتفاوت توزيع الثروة بين الطبقات المختلفة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يزيد الفساد السياسي من الانعكاسات الاجتماعية السلبية مثل زيادة معدلات الجريمة وتدهور جودة التعليم والرعاية الصحية.

هناك العديد من العوامل المسببة للفساد السياسي، ولعل أولها نقص الشفافية وعدم وجود آليات رقابية فعالة في النظام السياسي، بالإضافة إلى التدخل الخارجي والتأثير السلبي للمصالح الشخصية والفساد المالي. كما أن ضعف المنظومة القيمية أو غياب القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية تؤدي الى الفساد إذ يؤثر هذا الأخير على النظام السياسي والمجتمع بشكل عام. **(الغامدي، 2021؛ الصلاحين،2021)**

يُعد الفساد الإداري والسياسي من المظاهر اللااخلاقية التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق التنمية المستدامة. في ظل ضعف آليات الرقابة والمحاسبة وغياب الشفافية يتفشى الفساد الإداري وتتفشى معه القيم السلبية مثل انعدام الثقة في المؤسسات العامة وتقويض سيادة القانون. إن مكافحة الفساد تتطلب جهوداً متعددة الجوانب تشمل تعزيز الشفافية والمسائلة، وتفعيل القوانين ذات الصلة، وتثقيف المجتمع حول آثار الفساد وأهمية النزاهة. فإذا تمت معالجة الفساد الإداري بفعالية، سينتج عنه مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً، مما يمكن من استخدام الموارد العامة لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز رفاهية المجتمع ككل.

2-4- الفساد الأخلاقي:

يشير الى إلى تزعزع المنظومة القيمية وغياب المعايير الأخلاقية لدى الافراد داخل المؤسسات وفي المجتمع، حيث يتضمن ذلك انحراف الأفعال والسلوكيات عن المعايير الأخلاقية المقبولة، مثل الكذب، الخداع، الجشع، وعدم احترام الآخرين. يمكن أن يظهر الفساد الأخلاقي في مختلف المجالات، بما في ذلك الحياة الشخصية، والعملية، والسياسية.

وتجدر الإشارة الى توضيح طبيعة هذا السلوك والتمييز بينه وبين الأخطاء الإدارية غير المقصودة. يعتبر الفساد الأخلاقي ظاهرة تؤثر سلباً على العديد من الجوانب في المجتمع بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والقيم الأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الفساد الأخلاقي إلى تدهور الثقة بين أفراد المجتمع وتفكك البنية الاجتماعية. وتتضمن آثار الفساد الأخلاقي أيضًا الإفساد الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الثروة وفرص التنمية. لذلك، يجب أن يكون مكافحة الفساد الأخلاقي من أولويات المجتمع لضمان استقراره وتقدمه. إن الاستثمار في تعزيز النزاهة والأخلاق في المؤسسات وتشجيع الابتكار الأخلاقي يعد طريقة فعالة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة. فقط عندما يعمل الجميع بنزاهة وأخلاق، يمكن أن نبني مجتمعًا مزدهرًا وعادلًا يحقق التنمية المستدامة.

نشاط تقويمي

س1) املأ الفراغات بالكلمات المناسبة:

الفساد هو إساءة استخدام .....الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت السلطة .....، .....، ..... أو .....، وهي تشير أيضا الى استخدام .....أو التهاون في تطبيق ..... أو الاستفادة من أجل تحقيق المصلحة..... على حساب المصلحة ..... والضرر بها" كما تعرفه نفس الجهة بأنه " عمل يتضمن سوء استخدام..... العام لتحقيق مصلحة خاصة. أي أن المسؤول يستغل منصبه لتحقيق منفعة شخصية ذاتية أو جماعته.

س2) الى ايّ نوع من الفساد تشير كل عبارة:

1- استغلال نفوذ الوظيفة لتمرير مناقصة.

- الفساد المالي
- الفساد الأخلاقي
- الفساد الإداري
- الفساد السياسي

2- استخدام مشبوه للأموال لتمويل مترشح في الانتخابات

- الفساد الأخلاقي
- الفساد السياس.
- الفساد الإداري.
- الفساد المالي.

3- تضخيم فواتير المشاريع والصفقات

- فساد اداري
- فساد أخلاقي
- فساد مالي
- فساد سياسي

المحاضرة رقم 6
مظاهر الفساد المالي والاداري

تمهيد

يعدّ الفساد ظاهرة وتحديا تواجه المجتمعات. فهو نتيجة للممارسات غير قانونية توحي بانحراف الافراد عن القيم، مما يؤدي الى الاضرار بالمصالح العامة للدولة والمجتمع. ومن هنا تأتي أهمية دراسة مظاهر الفساد في المجتمع وتحليلها والبحث عن سبل مكافحتها والحد من تأثيراتها السلبية.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على مظاهر الفساد
- التمييز بين مظاهر الفساد

المحتوى التعليمي

- مظاهر الفساد المالي والإداري

مظاهر الفساد المالي والإداري:

يشمل الفساد المالي والإداري عدة مظاهر، سيتم ذكر البعض منها فيما يلي:

- **الرشوة:** تقديم أو قبول مبلغ مالي أو هدية للفرد الموظف بهدف التأثير على قراراته أو للحصول على امتيازات او مصلحة شخصية. وتعدّ الرشوة أكثر مظاهر الفساد شيوعًا.
- **المحسوبية والمحاباة:** وهي تفضيل الأصدقاء أو الأقارب على الآخرين للحصول على مكسب شخصي أو لقضاء مصلحة ما ذات منفعة ذاتية بدلاً من اختيار الأفراد الأكثر كفاءة، الامر الذي يضر بكفاءة المؤسسات. ولعل الشائع منها في عملية التوظيف.
- **الوساطة:** في جوهرها تهدف الى حل النزاعات وتحقيق الصلح بين الأطراف المتخاصمة تحقيق مصلحة عامة. ولكن عندما تُستخدم بشكل غير أخلاقي، تصبح أحد مظاهر الفساد وتؤدي إلى عدم المساواة وهدم مبدأ العدالة. حيث يتم استخدامها في التأثير على قرارات وإجراءات لمصلحة معينة وتوجيهها نحو تحقيق مكاسب ومصالح فردية وشخصية، مما يؤدي إلى فساد إداري.
- **الابتزاز:** أسلوب ضغط يلجأ اليه الافراد وممارسته على الغير من الافراد أو المؤسسات. كأن يقدم أموالا أو خدمات مقابل رفع الضرر عنهم أو عدم الاضرار بهم أو لتمكينهم من القيام بأعمال غير مشروعة بهدف تحقيق مكاسب ومصالح شخصية.
- **التزوير:** هو عملية تغيير حقائق أو تواريخ أو وثائق رسمية أو غير رسمية أو التعديل فيها دون إذن وعلم الهيئة الاصلية والمسؤولة عن صدورها أو انشائها. ويمكن ان يكون التزوير بإنشاء وثائق أو معلومات بشكل غير قانوني بهدف خداع الآخرين أو تحقيق مصلحة شخصية.

– **الاختلاس ونهب المال العام:** وهو الاستيلاء على المال أو الممتلكات العامة من طرف افراد او مؤسسات بشكل غير قانوني بهدف الاستفادة منه.

– **نهب الموارد العامة:** هو استنزاف الثروات الوطنية أو الموارد الطبيعية من قبل أفراد أو مجموعات معينة لحسابها الشخصي أو لحساب مجموعات او مؤسسات أخرى لاسيما الأجنبية منها، بهدف الاضرار بمصالح الدولة أو لتحقيق غايات شخصية، مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد والبيئة.

– **التباطؤ في انجاز المعاملات:** وهو يوحي بإهمال الواجبات الوظيفية وأداء المهمات الموكلة الى الفرد الموظف وذلك حسب دوره ووظيفته وتقاعسه عن تقديم الخدمات بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وتراجع جودة الخدمات العامة.

– **الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية:** وتشمل الأفعال والممارسات أو السلوكيات التي يقوم بها الموظف أو المسؤول التي يتجاوز بها القوانين واللوائح والسياسات المعتمدة والتي تؤدي بدورها الى الاخلال بالنظام العام الخاص بالمؤسسة او بالدولة وتعارض الأخلاقيات المهنية. وتشمل هذه الممارسات سوء استخدام وإدارة الموارد، التلاعب بالبيانات والمعلومات، افشاء معلومات سرية و...

– **استغلال السلطة:** من قبل المسؤولين والاستحواذ عليها بشتى الطرق غير المشروعة لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات ضد والقيام بأفعال غير قانونية.

– **التحايل على القانون:** التفاف الافراد من ذوي السلطة او النفوذ او من ذوي الخبرة في القوانين على القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة بهدف تحقيق مكاسب شخصية، مع تجاهل المصالح العامة.

– **التلاعب بالمناقصات والعقود:** استحواذ شركات او مؤسسات على المناقصات وعقود المشاريع على حساب شركات أخرى من خلال عملية المفاضلة التي تتم نتيجة لتقديم الرشوة او المحسوبية، مما يقلل من المنافسة ويؤدي إلى سوء استخدام الموارد.

– **تداخل المصالح** :عندما تتداخل المصالح الشخصية مع الأعمال الرسمية يؤدي ذلك الى خلق صراعات ونزاعات، وبالتالي ينتج عنه اتخاذ قرارات تفضل المصالح الذاتية على المصلحة العامة.

– **التهرب الضريبي:** يلجأ بعض الافراد أو الشركات الى استخدام الثغرات القانونية أو تقديم معلومات مضللة حول طبيعة نشاطهم او مداخيلهم لتجنب دفع الضرائب، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات العامة.

– **التمويل غير القانوني:** وهو تلقي أموال بشكل غير مشروع وغير قانوني ومن مصادر غير مشروعة وغير معروفة لدعم حملات انتخابية أو لتسيير مؤسسات، هنا قد يكون الامر ذو صلة بغسيل الأموال.

نشاط تقويمي

1– ما هو تعريف الرشوة ؟

أ) تقديم هدية لتحسين العلاقات الاجتماعية.

ب) تقديم أو قبول مبلغ مالي أو هدية للتأثير على قرارات الموظف.

ج) تبادل الهدايا بين الأصدقاء.

د) تقديم خدمات تطوعية للمجتمع.

2- في حالة قيام مدير بتعيين ابن أخيه في وظيفة دون مراعاة الكفاءة، أي مظهر من مظاهر الفساد يتم تطبيقه هنا؟

أ) الابتزاز.

ب) المحسوبية.

ج) التزوير.

د) التهرب الضريبي.

3- ما هي الآثار السلبية لاستغلال السلطة في المؤسسات العامة؟

أ) زيادة كفاءة المؤسسات.

ب) تحقيق المصلحة العامة.

ج) اتخاذ قرارات غير قانونية لتحقيق مصالح شخصية.

د) تحسين جودة الخدمات المقدمة.

4- كيف يمكن أن يؤدي التلاعب بالمناقصات والعقود إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني؟

أ) زيادة المنافسة العادلة بين الشركات.

ب) تقليل جودة المشاريع بسبب اختيار شركات غير كفؤة.

ج) تحسين استخدام الموارد العامة.

د) زيادة الشفافية في إدارة المشاريع.

5- ما هو الحل الأمثل للحد من ظاهرة التباطؤ في إنجاز المعاملات؟

أ) زيادة عدد الموظفين دون مراعاة الكفاءة.

ب) تطبيق نظام مراقبة ومحاسبة صارم.

ج) تجاهل المشكلة لعدم أهميتها.

د) تقليل عدد المعاملات المقدمة للمواطنين.

6- ما المقصود بالتحايل على القانون وفقًا للمحاضرة؟

أ) الالتزام الكامل بالقوانين.

ب) استخدام الثغرات القانونية لتحقيق مكاسب شخصية.

ج) تقديم خدمات عامة بشكل قانوني.

د) تعزيز الشفافية في المؤسسات.

7- إذا قام موظف بتعديل وثيقة رسمية دون إذن، أي مظهر من مظاهر الفساد يرتكب؟

أ) الاختلاس.

ب) التزوير.

ج) الوساطة.

د) التهرب الضريبي.

8- ما هي العواقب المحتملة لتداخل المصالح الشخصية مع الأعمال الرسمية؟

أ) زيادة الثقة في المؤسسات.

ب) اتخاذ قرارات تفضل المصلحة العامة.

ج) خلق صراعات ونزاعات داخل المؤسسة.

د) تحسين جودة الخدمات المقدمة.

9- كيف يمكن أن تؤدي المحسوبية في التوظيف إلى الإضرار بكفاءة المؤسسات؟

أ) زيادة الكفاءة بسبب تعيين الأقارب.

ب) تقليل الكفاءة بسبب تعيين أشخاص غير أكفاء.

ج) تحسين العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

د) زيادة الشفافية في عملية التوظيف.

10- ما هي أفضل طريقة للتعامل مع ظاهرة التهرب الضريبي؟

أ) إغلاق المؤسسات التي تتهرب من الضرائب.

ب) تطبيق عقوبات صارمة وتعديل الثغرات القانونية.

ج) تجاهل المشكلة لصعوبة حلها.

د) زيادة الضرائب على الجميع.

المحاضرة رقم 7

أسباب الفساد

تمهيد

تعدّ دراسة أسباب الفساد من المواضيع ذات الأهمية البالغة؛ نظرا ا لتأثيره السلبي على الاقتصاد والمؤسسات العامة والمجتمع. فهو يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، كما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة ويتسبب في هدر الموارد المالية والبشرية. ولذلك، فإن تحليل مظاهر الفساد والسلوكيات ذات الصلة التي تؤدي إليه في مختلف مجالات العمل ضرورية لتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتخفيف منه والحد من تأثيره السلبي. كما أن دراسة أسباب الفساد تسهم في فهمه وتسلط الضوء بشكل واضح وشامل على العوامل المؤثرة في تفشّيه كظاهرة سلبية في المجتمع تعيق تقدمه وتطوره، ويقدم التدابير الوقائية والحلول الملائمة والمدروسة للتخفيف منه.

الأهداف الاجرائية: عزيز الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على أسباب الفساد.

المحتوى التعليمي

1- الأسباب السياسية
2- الأسباب الاقتصادية
3- الأسباب الاجتماعية
4- الأسباب القيمية
5- الأسباب الهيكلية
6- الأسباب الحضرية
7- الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية
8- الأسباب المركبة
9- الأسباب العامة للفساد

أسباب الفساد

1- الأسباب السياسية:

تؤثر السياسة على حياة الافراد والمجتمعات وعلى التنمية المستدامة بشكل مباشر. وقد أصبحت ظاهرة الفساد السياسي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الحكومية في العديد من دول العالم. وهناك العديد من الأسباب السياسية التي تؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد، ومن بين هذه الأسباب:

- ضعف المؤسسات السياسية وعدم الاستقرار السياسي وكذا ضعف الهياكل القانونية والرقابية، يسهل على المسؤولين الفاسدين ارتكاب أفعالهم دون رقابة.

– الضغوط السياسية، مثل الصراعات على السلطة والتنافس بين الأحزاب، دوراً جوهريا في زيادة الفساد. فقد يؤدي النزاع بين الفصائل السياسية إلى تبني ممارسات فاسدة من أجل الحفاظ على السلطة أو تحقيق مكاسب خاصة.

– غياب الشفافية والمساءلة، يُعزز من بيئة الفساد، حيث يُستغل عدم وجود رقابة فعّالة وعقوبات رادعة في ارتكاب المخالفات.

– غياب الثقافة السياسية المستقيمة والسوية في المجتمع يسهم في تشكيل سلوك الأفراد. ففي المجتمعات التي تسود فيها قيم الفساد وتعدّ فيها الرشوة والابتزاز وسائل للحصول على الحقوق، يصبح الفساد سلوكًا مقبولًا، مما يُعزز من استمراره وانتشاره.

ويضيف **(ليمام، 2011)**:

– الازمة السياسية الناجمة عن عدم مشروعية النظام السياسي. ففقدان السلطة الحاكمة للشرعية التي يقوم ليها أي نظام حكم في الدول، يجعل من الفساد أداة للحكم.

– الحصانة السياسية التي يتمتع بها المسؤولين في الدولة، فالحقوق والامتيازات القانونية التي تُمنح لبعض الفئات من الأفراد، مثل النواب، الوزراء، والرؤساء، تهدف الى حمايتهم من المساءلة القانونية أو الملاحقة القضائية عن الأفعال والممارسات غير القانوني التي يقومون بها خلال أدائهم لمهامهم الرسمية. يستغل البعض من هؤلاء الافراد هذه الحصانة في القيام بممارسات فاسدة ودون خوف من الضغوط أو الملاحقات القانونية.

تتطلب معالجة الفساد إرادة جادة وخطط شاملة من قبل الحكومات والمجتمعات على حد سواء، من خلال بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعليم الأفراد حول أهمية النزاهة والمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.

2- الأسباب الاقتصادية:

تشمل الأسباب الاقتصادية مستوى الفقر والتوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية. فالأسباب الاقتصادية تسهم في خلق بيئة خصبة ومشجعة على الفساد، إذ أن التفاوت الاقتصادي والمالي بين الأفراد والجماعات يؤدي إلى تحقيق مصالح الأفراد الذين يملكون النفوذ والسلطة. ومن الأسباب الاقتصادية التي تؤدي الى تفشي الفساد ما يلي: **(حفناوي، 2019)**

– البنية الاقتصادية تعد شرطا أساسيا لإحداث أي تطور وتنمية شاملة، وهشهشة هذه البنية الاقتصادية يؤدي حتما إلى تدني مستويات الإنتاج والتصنيع، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، مما يدفعه الافراد إلى البحث عن أساليب خارج إطار القانون والنظام العام، كقبول الرشوة، الاختلاس، الاحتيال، بيع الممتلكات العامة، التعدي على القوانين لتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

– انعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة، يؤدي الى ظهور الطبقية في المجتمع، فتعيش طبقة من المجتمع في ثراء فاحش بينما أخرى تعاني الفقر. وللتخلص من الفقر والعوز يسعى بعض الأفراد إلى استغلال المنصب أو الوظيفة العامة في تحقيق مكاسب مادية.

– التحول غير المخطط له وغير المدروس إلى اقتصاد السوق العالمي وما يتطلبه ذلك من إعادة ترتيب عناصر البيئة الاقتصادية المحلية على نحو يخدم هذا التحول، ولعلّ من أبرز أساليبه خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام وبيعها تلبية لمتطلبات وإملاءات دولية من اتفاقيات أو غيرها... هذا التحول يلازمه عادة انتفاع مجموعات من الأفراد ممن تقلدوا مناصب عامة في إدارة شركات القطاع العام، مقابل قيامهم بممارسات هي من قبيل الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية والاستيلاء على المال العام.

– تدني أجور العمال والموظفين، حيث يعتقد الموظف أن ما يتقاضاه من أجر، لا يتناسب مع ما يقدمه من خدمات أثناء ساعات العمل الرسمية، فضلا عن أن هذا الأجر لا يكفي لسد الحد الأدنى احتياجاته الضرورية، الأمر الذي يدفعه باتجاه ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية مستغلين بذلك وظائفهم ومناصبهم.

– ارتفاع المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بالتضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للموظف إلى الحد الذي يعجز فيه على سد احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة، بسبب عدم قدرته على ارتفاع الأسعار المستمر، مما يدفعه الى مسايرة تلك الأسعار من خلال استغلال وظيفته بشتى الوسائل.

ومن هنا، فإن تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل اللائقة يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من حالات الفساد، حيث يكون لدى الأفراد دخلاً مادياً مستقراً يلبي احتياجاتهم الأساسية ويخفض من فرص تلقي الرشاوى أو ممارسة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الحكومات دورًا هامًا في الحد من الفساد من خلال تنفيذ سياسات تشجع على الشفافية وتنظيم استخدام الموارد المالية بشكل فعال وملتزم بالضوابط القانونية. وتقوم هذه السياسات على توفير فرص إدارة عادلة ومتكافئة للجميع، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المعنية العمل على تعزيز التوعية بأخلاقيات العمل والإدارة، من خلال تقديم دورات تدريبية وبرامج تثقيفية للعاملين في القطاع العام والقطاع الخاص. يتم تسليط الضوء على أخطار الفساد وآثاره السلبية على المؤسسات والمجتمعات، مما قد يسهم في تغيير الثقافة المؤسسية وتعزيز النزاهة في العمليات الإدارية. ويجب الإشارة إلى أهمية مراقبة النظام المالي والمصرفي وتنظيمه بشكل فعال لمكافحة الفساد الوظيفي والإداري.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي يعزز النمو المستدام والتنمية الشاملة، ويعمل على تحسين جودة الحياة وتعزيز رخاء المجتمعات. **(سلطان، 2022؛ سعيد، 2022؛ محمد، 2022)**

ولا تقتصر الأسباب الاقتصادية على القطاع العام دون الخاص، فهذه الأسباب ترتبط بالفرد العامل والموظف المعرض لظروف اقتصادية تخيط حوله شبكة من الأعذار والحجج يلجا اليها مبررا سلوكاته الفاسدة.

3- الأسباب الاجتماعية:

تتعد وتتنوع الأسباب الاجتماعية وتسهم في انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير في المجتمع. ومن هذه الآساب:

– الفقر الذي يجعل الأفراد أكثر عرضة لقبول الرشوة والاستغلال، ويجعلهم يلجؤون إلى الطرق غير المشروعة لتحسين وضعهم المعيشي وتلبية احتياجاتهم. كما أن الفقر يزيد من احتمالية تورط الأفراد في أفعال فاسدة نتيجة الحاجة الملحة للمال والخدمات الأساسية التي لا يستطيعون الحصول عليها.

– الفروق الاجتماعية الكبيرة بين الافراد يخلق الطبقات الاجتماعية يؤدي إلى الشعور بالظلم والتهميش من قبل الفئات الأقل حظًا، وتزيد من فرص اللجوء إلى الفساد كوسيلة للتصدي لهذه الظروف ومواجهتها.

– التقاليد والقيم الاجتماعية؛ فقد تكون بعض القيم التقليدية تشجع على قبول الفساد كسبيل للنجاح أو الحصول على المكاسب بطرق غير قانونية، مما يعطي انطباعاً لدى الناس بأن الفساد هو سلوك مقبول أو طريقة شائعة لتحقيق النجاح.

– نقص الوعي والتعليم يتسببان في زيادة انتشار الفساد من خلال ضعف مستوى الوعي بالقيم الأخلاقية والسلوكيات الصحيحة في المجتمع وتدني معرفة الأفراد بواجباتهم ومسؤولياتهم في مكافحة الفساد. ومن جهة يؤدي نقص الوعي والتعليم الى جهل الافراد بالقوانين والعقوبات المترتبة عن الممارسات الفاسدة. كما يؤدي إلى نقص الوعي إلى عدم فهم أهمية النزاهة والشفافية في العمل سواء الحكومي أو في القطاع الخاص، مما يفتح الباب أمام الفساد والتلاعب. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر نقص الوعي التعليم على دور الفرد في المجتمع وقدرته على مقاومة اشكال والفساد، حيث يصعب عليهم التعرف على ممارسات الفساد والتصدي لها بفعالية. إضافة الى ذلك يكون الأفراد أكثر عرضة للانتهاكات والاستغلال بسبب ضعف درايتهم بحقوقهم القانونية والاجتماعية.

ومن هنا يجب العمل على تعزيز الشفافية والحكم الرشيد وتغيير القيم والتقاليد التي تعزز الفساد في المجتمع. كما يجب العمل الجاد والجماعي على تحقيق تقدم حقيقي في مجال تقليل مستوى الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعي في المجتمعات من خلال تحسين فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، وبالتالي تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الشامل. كما يجب أيضا أن تولي الحكومات والمؤسسات التعليمية اهتمامًا كبيرًا بتوفير التعليم النوعي وزيادة الوعي بالقيم الأخلاقية ومكافحة الفساد لتقليل انتشاره وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

4- الأسباب القيمية:

الفساد ليس مجرد مشكلة اقتصادية أو سياسية، وإنما هو انعكاس لهشاشة المنظومة القيمية للمجتمع والمعايير الاجتماعية والأعراف التي تشكل النسيج الاجتماعي. وإن تأثير هذه الأسباب يظهر جليًا عندما في تفضيل الافراد للمكاسب والمصالح الشخصية على القيم الاجتماعية، ويصبح الاستغلال والانتهاك سلوكيات مألوفة. ويُعد تراجع القيم كالصدق والأمانة، وتفشي الفردية على حساب المصلحة العامة، من المؤشرات الدالة على انحراف المعايير الأخلاقية في المجتمع.

وأن القيم تؤثر بشكل كبير على السلوك الإنساني، حيث تسهم في تحديد كيفية تفاعل الأفراد مع الآخرين ومع مختلف المواقف في الحياة. فعندما يكون للفرد قيم واضحة وراسخة، فإنه يتجنب السلوكيات الفاسدة ويسعى للعمل بنزاهة وشرف. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت القيم غير متماسكة أو غير واضحة، قد

ينجرّ الشخص نحو الفساد والسلوكيات غير الأخلاقية. لذا فإن فهم القيم وتعزيزها في المجتمع يمكن أن يلعب دوراً فعالا في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في جميع جوانب الحياة.

فالقيم السلبية المشتملة على الطمع الشديد، والانحراف عن النزاهة، وانعدام المسؤولية تعزّز بلا شك انتشار الفساد في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. **(إسماعيل، 2021؛ الشورى، 2022)**

ويمكن تلخيص المعايير القيمية التي تؤدي الى الفساد وتعزيزه فيما يلي:

– غياب القدوة الحسنة وعدم وجود نماذج أخلاقية حسنة يحتذي بها في العمل الصالح والنزاهة يمكن أن يؤثر على سلوك الأفراد، مما يؤدي إلى تعزيز الفساد.

– غياب القيم الأخلاقية مثل الصدق النزاهة، الأمانة، المسؤولية يصبح الفساد أكثر شيوعًا. الأفراد قد يشعرون بأن الفساد هو سلوك مقبول أو متوقع.

– ضعف مبدأ المصلحة الجماعية والذي يرتبط ضعف الروابط الاجتماعية والمبادئ الجماعية إلى تعزيز السلوكيات الفاسدة، حيث يُعتبر الحصول على المنافع الشخصية على حساب الآخرين هو السلوك الطبيعي.

– غياب الشفافية والمساءلة يشجع على الفساد. عندما تكون المعلومات غير متاحة للجميع أو تحيط بها الضبابية والغموض، يصبح من السهل على الأفراد استغلال الوضع لتحقيق مكاسبهم الشخصية.

– تقديم المال والسلطة على القيم الإنسانية، إذ يعدّ جمع المال والحصول على السلطة أكثر أهمية من القيم الإنسانية والأخلاقية، الأمر الذي يعزز من الممارسات الفاسدة.

– غياب القدوة الحسنة وعدم وجود نماذج أخلاقية حسنة يحتذي بها في العمل الصالح والنزاهة يمكن أن يؤثر على سلوك الأفراد، مما يؤدي إلى تعزيز الفساد.

5- الأسباب الهيكلية:

تشير الأسباب الهيكلية الى العوامل الأساسية والدائمة التي تتعلق بالنظم والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، والتي تهيئ البيئة المناسبة لانتشار الفساد. هذه الأسباب تكون غالبًا متجذرة في تصميم المؤسسات والسياسات العامة، ولا تتعلق فقط بسلوك الأفراد. فهي تعكس الفجوات في الهياكل والنظم التي قد تسمح بتفشي الفساد. لذلك، فإن جهود مكافحة الفساد تتطلب إعادة تصميم هذه الهياكل وتعزيز الشفافية والمساءلة **(World Bank, 2017)** . وتتضمن الأسباب الهيكلية للفساد ما يلي:

– ضعف ونقص النظام القانوني والقضائي للدول، حيث يمكن أن تؤدي الثغرات الموجودة في القوانين والنظام القضائي إلى تسهيل وتشجيع ظهور الفساد وانتشاره بشكل كبير ومتسارع.

– ضعف النظام الإداري والرقابي حيث يؤديان إلى زيادة انتشار الفساد في مختلف المجالات والقطاعات في الدولة، إذ يتيح هذا الضعف بأن يطغى ويتفشى الفساد دون حسيب أو رقيب.

– عدم فعالية أجهزة الدولة ونقص الشفافية والوضوح في الأداء الحكومي والإداري يؤدي إلى تشجيع وتسهيل انتشار الفساد، حيث يجد الفاسدون أمامهم فرصًا للقيام بأعمالهم المشبوهة وغير قانونية دون أن يواجهوا أي عواقب قانونية جادة.

– الصراعات الداخلية ونقص الإرادة السياسية لها دورًا مؤثرًا في تحفيز وتعزيز ظهور وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية والمجتمعية، إذ يسعى الفاسدون للاستفادة من هذه الصراعات والتراشق السياسي لتحقيق مكاسب شخصية، دون أن يهتموا بمصلحة الدولة والمجتمع.

بالتالي، ينبغي وضع خطط وإصلاحات جادة لتعزيز وتقوية النظام القانوني والقضائي والنظام الإداري والرقابي للدول، من خلال تعزيز الحكم الراشد. كما ينبغي تعزيز التوعية بأهمية النزاهة وتشجيع السلوك الأخلاقي الصحيح من خلال النظام التعليمي ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية. ضف الى ذلك، يمكن أن تلعب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص دورًا حاسما في مكافحة الفساد؛ إذ يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والشركات الخاصة من خلال إقامة شراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتبني معايير أخلاقية عالية. ومن جهتها يمكن أن تسهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني في تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال توفير الدعم والتدريب والبحث وتعزيز النقاش العام حول قضايا الفساد وسبل مكافحته. **(أمين، 2022)**

ترتبط الأسباب الهيكلية التي تؤدي الى الفساد بالعناصر الأساسية التي تشكل إطار العمل للحكومة والدولة وتنظم العلاقات بين الأفراد والدولة، وتتضمن هياكل الدولة السلطات (التنفيذية، التشريعية والقضائية)، القطاع الأمني، الإدارة المحلية، الهيئات المستقلة، التعليم والصحة. هذه الهياكل كل منها يؤدي دوره ووظيفته في المجتمع، حيث تؤثر على بعضها البعض بشكل معقد. وإن أدائها لمهامها بشكل رشيد ومسؤول وبشكل فعال يؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما أن فسادها يؤدي الى تعطيل وعرقلة مسار التنمية والتطور.

6- الأسباب الحضرية:

وتشير إلى الأسباب والعوامل المرتبطة بالمدن والمناطق الحضرية التي قد تؤدي إلى تفشي الفساد، حيث تشمل التحديات المرتبطة بالبنية التحتية، النمو الديموغرافي، وعدم كفاية الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع. وفيما يلي بعض الأسباب الحضرية الرئيسية وراء الفساد:

– الازدحام والضغط على الخدمات العامة وتزايد الطلب عليها في المدن يمكن أن يؤدي إلى الموظفين العموميين استخدام الفساد كوسيلة لتلبية هذا الطلب.

– النمو السكاني السريع يؤدي إلى ضغط كبير على الخدمات العامة وعدم كفايتها، مما يسهل الفساد في توزيع الموارد والثروات.

– سوء عمليات التعاقدات في البيئات الحضرية، حيث يكون هناك تركيز كبير على تقديم المشاريع من قبل شركات خاصة، مما يزيد من احتمالية الفساد في مناقصات العقود.

– البنية التحتية غير الكافية وغير الجيدة مثل الطرق غير الصالحة وقلة المدارس والمستشفيات واكتظاظها وكذا سوء الخدمات التي تقدمها قد يؤدي إلى ممارسات فاسدة في تطبيق المشاريع أو توزيع الأموال.

– التخطيط الحضري السيئ حيث أن عدم وجود تخطيط جيد ومدروس يمكن أن يوفر فرصًا كافية للفساد في الحصول على تراخيص البناء أو الخدمات.

Khan, 2006 ; Bäck & Linde, 2016 World Bank, 2010)

– كما أن اكتظاظ المدن بسبب النزوح من الأرياف يزيد من الطلب على الخدمات والسلع، وفي ظل نقص الهياكل العامة التي توفر الخدمات، يؤدي الى الممارسات غي قانونية وغير صالحة من قبل بعض الافراد او المسؤولين.

7- الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية :

تشمل الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية الجوانب الوراثية والتشريحية والنفسية للفرد، حيث تسهم في نشوء الفساد لدى الافراد. فقد تظهر سلوكيات الفساد نتيجة لاختلالات في الهرمونات أو التشوهات الجينية، مما يؤدي إلى تغيرات في سلوك الفرد وقدرته على اتخاذ القرارات الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك عوامل نفسية مرتبطة بالطفولة أو البيئة الاجتماعية التي تزرع نزوعاً للفساد لدى الشخص. فالعوامل البيولوجية والفيزيولوجية تحدد السمات الفيزيولوجية والمظهر الخارجي للشخص، وتؤثر في نموه العقلي والنفسي والاجتماعي. وقد يسبب اختلال الهرمونات، على سبيل المثال، تغيرات في المزاج والانفعالات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة أو سلوك منافي للمعايير المقبولة اجتماعيا واخلاقيا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتشوهات الجينية أن تؤثر أيضًا على تطور الشخصية والسلوك، فإذا كان هناك تشوه في جين معين يتحكم في عملية اتخاذ القرار، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على قدرة الشخص على اتخاذ قرار صحيح ومواجهة الضغوط والتحديات بطريقة مناسبة.

إن العوامل البيولوجية والفيزيولوجية للفرد تسهم الى حدّ ما في نشوء الفساد، لذلك، حيث تشير النظرية البيولوجية التي فسرت السلوك المنحرف إلى فكرة مفادها أن السلوكيات غير السوية والمنحرفة، مثل الجريمة أو الفساد، قد تكون مرتبطة بعوامل بيولوجية أو وراثية، بما في ذلك التركيب الجيني والتغيرات في كيمياء الدماغ. لذلك فإن أخذ هذه العوامل في الحسبان وعد اهمالها عند دراسة ومكافحة الفساد، يمكّن من توجيه الجهود الفردية والجماعية لتوفير الدعم اللازم للأفراد الذين يعانون من اختلالات بيولوجية ونفسية.

6- الأسباب المركبة:

تشير الأسباب المركبة لتفشي ظاهرة الفساد الى اجتماع كال الأسباب سالفة الذكر والتي تصنف الى أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أخلاقية، والأسباب ذات الصلة التنظيم والهيكلة التي تتبناه الدولة والمجتمع إضافة الى الأسباب البيولوجية والتي تؤيدها النظرية البيولوجية ولعل أشهراه نظرية لمبروزو.

ومن المنطقي جدا ان تؤدي احدى الأسباب الى ظهور الأسباب الأخرى لتؤدي في الأخير الى ظهور الفساد وتعزيزه. فالأسباب المتعلقة بالأخلاق والقيم والمعايير الاجتماعية، إذ أن غيابها يؤدي حتما الى ظهور الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

8- الأسباب العامة للفساد

- **ضعف المؤسسات :**

ضعف المؤسسات القضائية والمؤسسات الرقابية والمحاسبة وعم قيامها بدورها في محاسبة الافراد الذين يتسببون في الفساد.

- **تضارب المصالح :**

يحدث عندما تتعارض المصالح لشخصية طبيعية او معنوية ما مع مصالح أو جهة أخرى، مما يؤثر على تخاذ القرار ونزاهته. يحدث هذا الأمر غالبًا في السياقات المهنية أو السياسية، حيث يمكن أن تؤثر المصالح الخاصة للأفراد السلوك المتوقع من الأفراد.

- **السعي للربح السريع :**

غالبا ما يكون الربح السريع ما يكون السبب الأكثر شيوعا في حدوث الفساد وانتشاره وأكثر تأثيرا على نزاهة الافراد في ممارسة وظيفتهم. فالبحث عن الربح السريع وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة أسلوب يلجأ اليه الافراد بحجة تحقيق المكانة الاجتماعية التي يطمح اليها إضافة الى تحقيق الاحتياجات والالتزامات العائلية.

- **ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمة والإعلام والمساجد :**

تقع على عاتق مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة- المدارس- المساجد- النوادي- الجمعيات) والمؤسسات الإعلامية مسؤولية التربية والتوعية بمخاطر ومضار الفساد إذ ما تفشى في المجتمع. وإن ضعف هذا الدور وضعف آليات التوعية، من شأنه ان ينتج عنه فرد غير قادر على تحمل مسؤولياته تجاه المجتمع الذي ينتمي اليه في مكافحة الفساد من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرته على اتخاذ القرار السليم البعيد عن السلوكات الفاسدة والمنحرفة.

- **عدم التطبيق الصارم للقوانين:**

"القانون فوق الجميع" تغيب هذه القاعدة أو لا تُفعّل على شريحة من الافراد من ذوي السلطة والنفوذ بينما تطبق وبشكل صارم على الافراد من الطبقات الضعيفة والهشة من المجتمع، فالوضع هنا يشير الى عدم التطبيق الصارم والعادل للقانون مما يؤدي الى حدوث فساد، وقد يفتح الباب أمام الآخرين الى الانحراف والفساد.

تعددت وتنوعت الأسباب المؤدية الى حدوث الفساد وانتشاره في مؤسسات المجتمع، وتتصل هذه الأسباب ببعضها، حيث يؤدي احدمه الى حدوث الاخر وفي النهاية الى حدوث الفساد. وللتصدي لهذه الأسباب يجب العمل بشكل متكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع كل حسب دوره ووظيفته، الأمر الذي يُمكّن من بناء مجتمع أكثر نزاهة وكفاءة، والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

نشاط تقويمي

س 1: حلل العلاقة بين ضعف المؤسسات السياسية وتفشي الفساد، موضحًا كيف يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة هذه الظاهرة؟

س 2: تناول أثر الأسباب الاقتصادية في تفشي الفساد، موضحًا كيف يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للثروة وتدني الأجور إلى تعزيز الممارسات الفاسدة؟

س 3: اقترح خطة شاملة لمعالجة الفساد تتضمن حلولًا سياسية واقتصادية واجتماعية للحد من هذه الظاهرة.

س 4: ناقش مدى فاعلية السياسات الحكومية الحالية في مكافحة الفساد، موضحًا نقاط القوة والضعف، واقترح تحسينات بناءً على المعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

س 5: إلى أي مدى تعتقد أن القيم المجتمعية السائدة يمكن أن تسهم في تعزيز أو تقليص الفساد؟ ناقش ذلك من خلال مقارنة بين مجتمعات تتميز بمنظومة قيمية قوية وأخرى تعاني من تدهور في القيم الأخلاقية.

محاضرة رقم 8

اثار الفساد المالي والإداري

تمهيد

إن فهم آثار الفساد المالي والإداري على مختلف الحياتية والمؤسسية في المجتمع والتعرف على تداعياته الضارة التي يفرزها على النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، إذ من شأن ذلك ان يساعد في التفكير في التدابير الوقائية والردعية اللازمة لمكافحته والتصدي له.

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- استنتاج اثار الفساد المالي والإداري على النواحي الاجتماعية
- استنتاج اثار الفساد المالي والإداري على النواحي الاقتصادية
- استنتاج اثار الفساد المالي والإداري على النواحي السياسية

المحتوى التعليمي

1- اثار الفساد المالي والإداري على النواحي الاجتماعية

2- اثار الفساد المالي على التنمية الاقتصادية

3- اثار الفساد المالي والإداري على النظام السياسي والاستقرار

1- اثار الفساد المالي والإداري على النواحي الاجتماعية

تتضمن الآثار الاجتماعية للفساد المالي والإداري تفاقم الفقر وتفاوت الدخل بين أفراد المجتمع، حيث يؤدي الفساد إلى تقليل الفرص المعيشية في المستوى الذي يحفظ الكرامة ويسد الحاجيات الاساسية للأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة. إن تأثير الفساد يتجلى أيضًا في ظهور الفوارق والطبقات الاجتماعية وتفاقم التمييز بينها، مما يزيد من تفاوت الفرص ويفرق المجتمع ويعقد المشهد الاجتماعي. – يؤدي الفساد إلى تدهور نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين وتراجعها، بما في ذلك نظام التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على نوعية حياتهم والتنمية المستدامة ويعرقل تقدمها.

(المتولي، 2022؛ بشارة، 2020)

ويضيف **(عبدو، 2019)**:

– يؤدي الفساد الى زعزعة القيم الأخلاقية والاجتماعية، كالأمانة، العدل والمساواة وعدم تكافؤ الفرص بين الافراد.

ضعف أو انعدام الاخلاق المهنية وانتشار اللّامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية.

– انتشار الجرائم بسبب غياب القيم والوازع الديني.

– انتشار الظلم والشعور بالظلم لدى الافراد الذين يؤدون دورهم.

– ظهور التطرف والسلوك المنحرف الذي يؤدي الى الجريمة.

ومن جهة أخرى وتعد نقطة في غاية الأهمية أن الفساد يؤدي الى زعزعة الانتماء للمجتمع وللوطن لدى الافراد.

كما الفساد يمكن ان تمتد اثاره الى الجانب النفسي للأفراد. فنفشي الفساد وتغلغله في كل مناحي الحياة الاجتماعية للأفراد؛ يجعلهم يشعرون بالإحباط واليأس والقلق والاكتئاب بسبب الممارسات غير العادلة والظالمة المستمرة التي تفرز تدني وتدهور المستوى المعيش والتعدي على حقوقهم دون رادع ولا عقاب للمتسببين في الفساد. إضافة الى الشعور بالاستياء الأمر الذي يؤدي الى ظهور أزمات نفسية لديهم. من حياتهم بسبب غياب العدالة وعدم تكافئ الفرص.

2- اثار الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية:

يخلف الفساد المالي والإداري آثارا اقتصادية سلبية على المجتمع بشكل عام، حيث يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي ويقلل من فرص الاستثمار وخلق فرص العمل. حيث يؤدي الى:

– التقليل من فرص الاستثمار المحلي بنسبة تفوق 25%، ويقلل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تصل إلى 30%؛ مما يؤدي إلى تدني مستوى التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتراجع وارداتها.

– زيادة تكلفة التعاملات والإجراءات التجارية ويقلل من كفاءة السوق والمنافسة. فعلى سبيل المثال، يحتاج المستثمرون ورجال الأعمال إلى دفع رشاوي ومبالغ مالية غير مشروعة لإتمام التعاملات التجارية البسيطة.

– احتكار وتهديد السوق، مما يقلل من فرص العمل ويزيد من مستوى البطالة في المجتمع.

– زيادة مستوى التضخم مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية لدى الافراد وتناقص الدخل المتاح لهم. وبالتالي، يزداد مستوى الفقر في المجتمع، ويزداد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الغنية والفقيرة. **(سلطان محمد عبد الحميد, 2022)**

3- اثار الفساد المالي والإداري على النظام السياسي والاستقرار:

– يؤدي الفساد إلى تدهور نظام الحكم وضعف الثقة في القوى السياسية، حيث يتسبب في تشويه سمعة الساسة وتشويه سمعة المؤسسات الحكومية. ومن ثم، يؤدي الفساد إلى تدهور النظام السياسي وعدم الاستقرار.

– يؤثر الفساد أيضًا سلبًا على مواءمة القرارات السياسية مع مصالح الشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية.

– يمكن أن يؤدي الفساد إلى تأجيج الصراعات الداخلية واستغلال القوى السياسية لأغراض شخصية أو مصلحة ذاتية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى فقدان الثقة في النظام السياسي.

– فقدان الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يشكل لديهم الشعور بالإحباط، ويثر غضبهم وسخطهم وقد يؤدي الى الفوضى.

– يضعف الفساد المؤسسات الحكومية ويجعلها عرضة للتجاوزات، مما يقلل من قدرتها على أداء دورها بشفافية وكفاءة.

– ظهور الاضطرابات السياسية، حيث تنشأ احتجاجات أو ثورات نتيجة استياء المواطنين من الممارسات الفاسدة. **(بشارة، 2020؛ مقبول، 2020)**

الفساد الإداري والوظيفي ظاهرة تخلف اثارا وخيمة في مؤسسات الدولة والمجتمع. إذ يؤدي الفساد الى عدم الاستقرار داخل المؤسسات في جميع القطاعات وعدم كفاءتها في أداء دورها، كما أنه يؤدي الى انتشار الفوضى بسبب غياب الثقة بين مؤسسات الدولة ونظام الحكم فيها وبين المواطنين مما يؤخر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحاضرة رقم 9

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

الأهداف الاجرائية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على طرق مكافحة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية.
- اقتراح طرق لمحاربة الفساد.

تمهيد

في ظل انتشار وتفشي الفساد بأشكاله المختلفة والمتعددة في المجتمعات والامر الذي أدّى الى تأخر التنمية والتقدم في هذه المجتمعات، تسعى الدول لتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بالاستعانة القوانين والمؤسسات الحكومية التي توكل اليها مهمة المراقبة والمحاسبة وكذا هيئات المجتمع المدني. كما يمكن للدول الاستعانة ببعض الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مكافحة الفساد، من خلال الانضمام فيها لتصبح عضوا فيها، كمنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الاداري

المحتوى التعليمي

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية:

- منظمة الشفافية الدولية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري
- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري
- صندوق النقد الدولي

1- محاربة الفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية

أنشأت منظمة الشفافية الدولية في سنة 1993 على يد عدد كبير من كبار المسئولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة ومعلومات عن حجم الفساد الممارس على المستوى الدولي وهو (Peter Eigen)، مقرها برلين في ألمانيا، وشعارها هو » عالم خال من الفساد« ، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من (100) دولة وتعد » الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" فرعا لها في الجزائر.

وتعد منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا في مجال مكافحة الفساد حيث تقوم المنظمة بإصدار تقريرا سنويا اعتمادا على مؤشر الفساد(CPI) الذي يقوم على قياس معدل للدول بالاعتمادعلى عدد قضايا الفساد الحقيقية في العالم بناء على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال والأكاديميين وموظفين بالقطاع العام في كل دولة. وتهدف منظمة الشفافية الدولية الى:

- جمع وتحليل البيانات والمعلومات لزيادة الوعي تجاه الفساد وآثاره المدمرة على الدول والمجتمعات وعلى التنمية.

– تشكيل تحالفات واسعة بيم المتضررين من الفساد وكذا اربا العمل.

– انشاء فروع تطوعية في الدول تنفذ مهامها في محاربة الفساد. **(ناشد، دس)**

تستخدم منظمة الشفافية الدولية العديد من الأدوات والآليات لمكافحة الفساد، بما في ذلك تقديم التوصيات والتقارير المفصلة والشاملة حول حالات الفساد والممارسات غير الشفافة في الدول. تهدف المنظمة إلى تحليل ودراسة تداعيات الفساد على المجتمع، وكذلك رصد المؤسسات المعرضة بشكل كبير للفساد، كما تسعى لتعزيز الوعي العام بأخطار الفساد وتداعياته السلبية في لمختلف القطاعات. إضافة الى ذلك، تولي منظمة الشفافية الدولية اهتمامًا خاصًا لتطوير الأدوات والبرامج الفعالة لزيادة قدرات مؤسسات المجتمع المدني للدول في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع القطاعات. يعمل الفريق المختص في المنظمة على إنشاء وتنفيذ المشاريع الريادية التي تسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز الحكم الراشد وتعزيز مبادئه. وتسعى المنظمة لتشجيع

الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وبناء نظم شفافة تقوم على المراقبة والمحاسبة في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى وتعزز المنظمة التعاون والشراكات مع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، لتنمية استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية والنمو المستدامين .

تعتبر منظمة الشفافية الدولية رائدة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية على الصعيدين المحلي والدولي. وإنها ملتزمة بتعزيز الحكم الراشد وتعزيز النزاهة وبناء مجتمع عادل، أين يتمتع الجميع بفرص متساوية للتنمية والازدهار . **(موري، 2021؛ سلطان، 2022)**

تسعى منظمة الشفافية الدولية الى مكافحة الفساد وترسيخ الممارسات النزيهة والسليمة في التعاملات الاقتصادية وذلك من خلال تعزيز تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة والمحاسبة، كما أنها تقدم الدعم للحكومات لتطبيق إصلاحات قانونية وتعزيز الحكم الراشد في القطاعين العام والخاص. كما أنها تعمل تسعى الى تعزيز الوعي حول الآثار السلبية للفساد وتشجيع مشاركة المجتمع المدني لمحاربته والتصدي له. بالإضافة الى الدعم الفني والتدريب وتقديم التوصيات لتعزيز النظم الرقابية والتحقق من الالتزام بمعايير النزاهة.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10/31/ 2003 والذي دخل حيّز التنفيذ في 14/ 12/ 2005. والاتفاقية مفتوحة لجميع الدول والمنظمات والهيئات الاقتصادية في جميع انحاء العالم بهدف تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بشكل فعال على الصعيدين المحلي والدولي. وقد تم تطوير هذه الاتفاقية نتيجة للحاجة الماسة لوضع إطار دولي ملزم يسهم بشكل كبير في التصدي لظاهرة الفساد وتقديم الدعم اللازم للدول في تطبيق السياسات والإجراءات الفعالة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره. وقد تم إجراء تعديلات وتحسينات شاملة على الاتفاقية بهدف تحسين فعالية الجهود لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الراشد في مختلف الأنظمة السياسية

والاقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. تركز الاتفاقية على تنمية وتعزيز قدرات الدول لمكافحة الفساد بشكل فعال، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال من خلال مجموعة من آليات الرصد والتقييم والمتابعة. وتبادل المعلومات والخبرات وتقديم الدعم التقني والاستشاري للدول الأعضاء. كما تعمل الاتفاقية على تعزيز ثقافة محاربة الفساد ودعم الممارسات التي تتسم بالنزاهة والشفافية، وحث المجتمع الدولي على المشاركة في التصدي ومكافحة هذه الظاهرة آليات الحكم الراشد وتطبيقه. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا يقتصر خطابها للحكومات وإنما للمنظمات والمجتمع المدني والأحزاب والإعلام والموظفين. **(قدادرة، 2021؛ مداحي، 2019)**

تتضمن الاتفاقية (71) مادة موزعة على ثمانية فصول توضح مختلف أنماط الممارسات التي تصف الفساد. كما تولي هذه الاتفاقية عناية خاصة للتعاون الدولي ودوره في مكافحة الفساد من خلال تسهيل إجراءات تبادل المعلومات والإجراءات القضائية واسترداد الأموال وتقديم المساعدات والخدمات الفنية كالتدريب. كما تتميز هذه الاتفاقية بوصفها آليات التنفيذ من خلال انشاء جهاز متكامل يضم مكاتب متخصصة وقوانين ولوائح منظمة للعمل.

وقد أدرجت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صفة الجريمة والفساد ما يلي :

- **الرشوة بأشكالها في القطاع العام والعام:** التي اشتملت عليها المادة (15 و16 و21) خاصة وأن الفساد ارتبط مفهومه العام

- **استخدام النفوذ:** الحصول على مصلحة غير مستحقة باستخدام نفوذه وهو ما تتضمنه المادة (18) من الاتفاقية.

- **الثراء غير المشروع:** من خلال زيادة ممتلكات الموظف زيادة لا يمكن تفسيرها وتعليلها بشكل معقول أوواستخدام الأساليب المشروعة مقارنة بدخله المشروع، وهو ما تصفه المادة (20)

- **اختلاس الممتلكات:** من طرف المديرين والموظفين الذين توضع في عهدتهم ممتلكات المؤسسة. المادة (22).

- **تبييض الأموال:** والتي تعد وسيلة للتغطية عن الأموال والأنشطة المشبوهة وغير مشروعة. المادة (23) ولقد صادقت على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي الجزائر **(مرسوم رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل2004)**

3- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري

البنك الدولي هو مؤسسة وهيئة دولية تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1944 تعنى بتقديم المساعدات المالية والدعم التقني للدول لاسيما الدول النامية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. تقدم المساعدات قروض ومنح للدول لتمويل المشروعات الموجهة للتنمية والبنية التحتية، مثل تحسين الصحة والتعليم، والتنمية الاقتصادية. يتكون البنك الدولي من مجموعتين رئيسيتين: البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD)والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

يرعى البنك الدولي لبرامج التنمية والقضاء على الفقر في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة والنامية وتمويلها وبالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها، ومن هذا المنطلق شدد على ضرورة تكامل الجهود الدولية للقضاء على الفساد وبادر بوضع استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، كما يعمل على مساندة الدول ومساعدتها لتحسين سياسة الحكم وتطبيق مبادئ الحكم الراشد التي تقوم على الشفافية والمسائلة وذلك للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية. وتتضمن هذه استراتيجيته في مكافحة الفساد أربعة محاور رئيسية هي :

– منع كافة أشكال الاحتيال والممارسات الفاسدة في المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.

– تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لا سيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة الفساد واشراك المؤسسات والهيئات الدولية المهنية. كما يقدم البنك الدولي البرامج التنموية لكل دولة حسب ما يتوافق مع ظروفها.

– وضع مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم المساعدات إضافة الى تحدد شروط ومعايير الاقتراض، وضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشاريع.

– تقديم الدعم والمساندة للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

– تقديم برامج إصلاحات سياسية، اقتصادية، قانونية وإدارية.

وتتضمن البرامج إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور ومحاربة المحسوبية السياسية في التوظيف والترقية واستقلالية القضاء والفصل الفعلي بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة. كما يؤكد البنك الدولي على ضرورة تقوية آليات المراقبة والمحاسبة وتطبيق العقوبات بصرامة.

(البنك الدولي، 2021؛ غوتيريش، 2020؛ سميث، 2019)

كما قام البنك الدولي منذ عام 1996 بدراسات عن الحوكمة في العديد من الدول في إطار جهوده لفهم اثار الحكم الراشد على مسار التنمية المستدامة. وتتضمن هذه الدراسة ستة أبعاد هي: حرية الرأي، المساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. **(غوتيريش، 2020)**

البنك الدولي يمثل مؤسسة وهيئة من هيئات الأمم المتحدة الموجهة لمساعدة الدول لاسيما المتخلفة والنامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقديم مساعدات في شكل قروض ومنح مالية ودعم تقني وفني لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات كالصحة والتعليم والاقتصاد لتحريك عجلة التنمية في الدول النامية والفقيرة. يشترط البنك الدولي لتقديم مساعداته للدول أن تقوم هذه الأخيرة بإصلاحات في سياساتها في تسيير شؤون الدولة وتطبيق الحكم الراشد وتحقيق الفصل الفعال بين السلطات الثلاثة للدولة.

4- صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي (FMI) هو هيئة ومنظمة دولية تأسس عام (1944) بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي، والاستقرار المالي وتسهيل التجارة، وتقديم الدعم التقني والمالي للدول الأعضاء. مقره في العاصمة

واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية. مع مرور الوقت، كان لابد من تطوير دور صندوق النقد الدولي بحيث يشمل مكافحة الفساد أيضاً، ولذلك بدأ الصندوق في التركيز على هذه القضية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقد أطلق العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف للمساهمة في مكافحة الفساد عبر العالم، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والتوجيه السياسي لدول الأعضاء، بهدف ضمان النزاهة والشفافية والحكم الراشد في إدارة الموارد المالية وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية القوية.

يعتمد صندوق النقد الدولي في محاربة الفساد على مجموعة من الآليات والاساليب، منها:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي والمصرفي.
- تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- دعم تطبيق أطر الرقابة القانونية والمحاسبة وتعزيز نظم الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات.
- تقديم الدعم الفني والتقني للدول لتطوير نظم الافصاح والإدارة المالية العامة، والتي تعتبر أدوات فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.
- توجيه الدول لتطوير استراتيجيات وتبني أخرى جديدة لمكافحة الفساد في النظام المصرفي. حيث تشمل هذه الاستراتيجيات أيضًا تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، من خلال العمل المشترك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.
- تعزيز الشراكات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة.
- استخدام التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الشفافية وتعزيز الرقابة الرشيدة، حيث يتم استخدام أنظمة إلكترونية مبتكرة لتبادل المعلومات ورصد العمليات المالية والمصرفية، بهدف كشف الممارسات غير المشروعة وتحليل البيانات المالية لاكتشاف أنماط الفساد المحتملة.
- تقديم مساعدة التدريب والتوجيه للمؤسسات المالية والبنوك لاستخدام هذه التكنولوجيا الحديثة بطرق فعالة ومستدامة. **(دويس، 2024؛ الناغي وآخرون، 2021؛ الساسي، 2021)**

يسعى صندوق النقد الدولي الى تكريس مبادئ الحكم الراشد كونه السبيل الأمثل لتطبيق الشفافية والمساءلة المالية والإدارية في مؤسسات الدولة، من خلال المهام التي يقوم بها، حيث يعمل على استقرار الأسعار في الأسواق المالية العالمية وذلك بتقديم المشورة للدول الأعضاء. إضافة الى مساعدة الدول المنهكة ماليا في هيكلة اقتصادها واستعادة عافيتها المالية. كما أنه يسعى لتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها من أجل تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا فصندوق النقد الدولي يؤدي وظائف استشارية وفنية واقراضية.

المحاضرة رقم 10

جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد

تمهيد

تسعى الجزائر دائما للتصدي لظاهرة الفساد ومحاربتها من خلال سن قوانين وانشاء هيئات التي توكل اليها مهمة المراقبة والمحاسبة كما تشجع هيئات المجتمع المدني في مساعدتها على ذلك لتكون شريكا داعما. وقد انضمت الجزائر الى بعض الهيئات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد لتصبح عضوا فيها، كمنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري وصدوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على اليات مكافحة الفساد في الجزائر.

المحتوى التعليمي

- قانون محاربة الفساد 06 -01
- هيئة مكافحة الفساد
- الضبطية القضائية لمكافحة الفساد

1- جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الفساد

الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمومية والخاصة على حدّ سواء، فهي ليست في منأى منه رغم الجهود التي تبذلها المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد ورغم القوانين التي سنتها لتنظيم الممارسات المالية والادارية. ومن بين القوانين قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (06/01) الذي صدر عام 2006 والذي يدعم التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة الى تعزيز النزاهة والمساءلة والمسؤولية في تسيير القطاعين العام والخاص وكذا تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد بما في ذلك استرجاع الموجودات **(الجريدة الرسمية، 2006)**

ومن الهيئات التي أوجدتها الدولة بهدف مكافحة الفساد والوقاية منه ما يلي:

1-1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

نّص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 في المادة 17 انشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته. كما نصت المادة 18 على طبيعة الهيئة " الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية" **(الجريدة الرسمية، 2006)**. وفي التعديل الدستوري الذي تم عام (2020) فلقد نصت مادته 204 منه بإعادة تسمية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لتصبح "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" وقد جاء فيها ما يلي: " السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة". وتحدد المادة (20) من القانون (06/01) مهام الهيئة كما يلي:

– تقديم توجيهات للوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

– إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

– جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تسهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والاجراءات والممارسات الادارية، عن عوامل الفساد لأجل توصيات لإلزاميتها.

– التقييم الدوري للأدوات القانونية والاجرائيات الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.

– تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية و دراسة و استغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

– الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في الوقائع ذات عالقة بالفساد.

– ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

– السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

– الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمه. **(أكسيوم واقلولي، 2021)**

1-2- الضبطية القضائية في مكافحة الفساد:

الضبطية القضائية تمثل مجموعة من الصلاحيات والسلطات الممنوحة لبعض الجهات، مثل الشرطة والدرك والجهات الرقابية، لمباشرة التحقيقات وجمع الأدلة المتعلقة بالفساد والانتهاكات للقوانين والجرائم والمخالفات. تتكفل الضبطية القضائية بالقبض على المشتبه بهم في اركاب الاعمال المخالفة للقانون والنظام العام، تفتيش الأماكن، وضبط الأدلة، وذلك بهدف الحفاظ على النظام العام وتحقيق العدالة.

تهدف الضبطية القضائية إلى تعزيز مكافحة الجريمة وضمان سيادة القانون، وهي تُمارَس ضمن إطار قانوني محدد يضمن حقوق الأفراد ويحدد صلاحيات الجهات المعنية.

ويُعدّ الضبطية القضائية أهم جهاز على مستوى الدولة، مهمته مكافحة الجرائم عن طريق البحث والتحري المخول له قانونا والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وضبط كل ماله علاقة بالجريمة سواء العائدات المتحصلة منها أو الوسائل المستعملة في ارتكابها أو التي ستستعمل فيها، لذلك فإن علاقتها بمكافحة الفساد واسترداد العائدات علاقة مباشرة، فالشرطة القضائية تتدخل ميدانيا لمكافحة جرائم الفساد والسيطرة على العائدات المتأتية منها، كما أنشأ المشرع العديد من الهيئات التي كلفها بمكافحة جرائم الفساد. وتتضمن الضبطية

القضائية أعضاء من فئات مختلفة تعمل جميعا من أجل مكافحة الجريمة والفساد. فالشرطة والجمارك والسلطات الضريبية على سبيل المثال لا الحصر تعمل على الكشف عن المعاملات المشبوهة ذات العلاقة بالإجرام بصفة عامة وجرائم الفساد بصفة عامة والتي يمكن أن تتضمن عمليات تبييض الأموال. وبالتالي فدور الضبطية القضائية إضافة إلى البحث والتحري عن مرتكبي جرائم الفساد والممارسات غير المشروعة تسعى جاهدة لمكافحة الجرائم المرتبطة بها مثل جريمة تبييض الأموال لما لها من خطورة على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع ككل. **(GAFI, 2015)**

المحاضرة رقم 11

طرق علاج ظاهرة الفساد

تمهيد

تسعى الحكومات والمجتمعات لمكافحة ظاهرة الفساد من أجل الوصول الى تحقيق أهافها التنموية في جميع المجالات. لذلك هي دائما تبحث في الآليات والطرق والتدابير الوقائية والردعية اللازمة للحد من هذه الظاهرة. وتعدد هذه الآليات والطرق وتتنوع. وسيتم التطرق الى بعض الطرق لعلاج ظاهرة الفساد من منظور ديني، سياسي، اقتصادي، تشريعي، اداري، الانتماء.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على علاج الفساد من منظور ديني
- التعرف على علاج الفساد من منظور سياسي
- التعرف على علاج الفساد من منظور اقتصادي
- التعرف على علاج الفساد من منظور قانوني وتشريعي
- التعرف على علاج الفساد من منظور رقابي
- التعرف على علاج الفساد من منظور قضائي

المحتوى التعليمي

1- علاج الفساد من منظور ديني
2- علاج الفساد من منظور سياسي
3- علاج الفساد من منظور اقتصادي
4- علاج الفساد من منظور تشريعي
5- علاج الفساد من منظور رقابي
6- علاج الفساد من منظور قضائي

1- علاج الفساد من منظور ديني

يعدّ الفساد في الدين الإسلامي من المحرمات ومن الجرائم التي تُلحق اضرارا كبيرة بالفرد والمجتمع. ويحثّ الإسلام على ضرورة الالتزام بالنزاهة والشفافية والأخلاق في المعاملات الإنسانية والتجارية والإدارية واحترام القيم. ويأتي العلاج الديني لظاهرة الفساد كجزء من مجموعة وسائل تلجا اليها الدولة والمجتمع، من خلال الحلول والآليات المستمدة من المبادئ الدينية التي تشدد على الاستقامة والنزاهة ومحاربة الغش.

تُعدّ القيم بصفة عامة الأساس والركيزة الأولى لحياة مجتمعية سليمة وأيضا ولتطبيق الحكم الراشد. فهي تعمل كضابط اجتماعي غير رسمي، بما تتضمنه من معايير تنظم المجتمع وموجهات تساعد بقد بقوة في

اتخاذ القرار ونجويه السلوك. وكل الشرائع السماوية تحث عليها والتحلي بها، لاسيما الدين الإسلامي. وتشمل هذه القيم الأمانة، النزاهة، العدالة واحترام حقوق الآخرين والاستقامة في التعامل مع الآخر سواء يتعلق الامر بالجوانب الإنسانية، أو المالية، أو السياسية، أو الادارية ، فضلاً عن تجنب الغش والإثم في الأعمال المالية والإدارية. إن هذه القيم أداة ذات نفوذ على الافراد –إذ ما تم احترامها– في مكافحة الفساد، حيث تعمل كدرع واق أمام كل وقوع كل الممارسات الفاسدة. ولذا، فإنه من الضروري ترسيخ هذه القيم ونشر وتعزيزها في المجتمع منذ التنشئة الأولى للفرد، والتمسك بها. **(القحطاني، 2023)**. ويستخدم الدين الإسلامي الآليات الشرعية لمكافحة الفساد في المجتمع تشمل الدعوة الى إقامة العدل والعدالة وتطبيق الحدود والعقوبات على المفسدين، بالإضافة الدروس التوعوية في المساجد وعلى القنوات التلفزيونية إلى تشجيع الناس على النزاهة والأمانة والصدق والعمل الصالح في الحياة العامة والخاصة. كما تشمل أيضاً تقديم النصح والمشورة لتعزيز الشفافية ومراقبة السلطة وتوجيهها لخدمة المصلحة العامة، بالإضافة إلى تشجيع البلاغ عن الفساد والممارسات المنحرفة.

2- علاج الفساد من منظور سياسي

يشمل الآليات السياسية لعلاج ظاهرة الفساد عدة أدوات لعل أبرزها إصدار قوانين صارمة تجرم الفساد وتعاقب على ارتكابه، إضافة إلى تشكيل هيئات مستقلة مختصة بمكافحة الفساد كقانون (06/01) لمكافحة الفساد وهيئة مكافحة الفساد في الجزائر، ومراقبة أداء الجهات الحكومية، كما يمكن استخدام آليات التشريع لتعزيز المساءلة والشفافية. هذه الأخيرة تتطلب نشر المعلومات حول الأنشطة الحكومية والقرارات المالية وسير العمل. يمكن استخدام التكنولوجيا، مثل بوابات البيانات المفتوحة، لتسهيل الوصول إلى المعلومات. كما أن **المساءلة** يجب أن تكون وفق آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الفساد، مثل إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد. **(Transparency International, 2020)**. بالإضافة إلى توفير الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد وتشجيع افراد المجتمع على الإبلاغ عن أي حالات فساد محتملة. ومن جهة أخرى من الضروري ان تعزز الدول الشراكات مع المنظمات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأخرى. علاوة على ذلك، يتعين أيضا تعزيز الشفافية في العمل الحكومي وتعزيز الحكم الراشد لضمان تسير الموارد العامة بشكل فعال وفقًا للمعايير المهنية والعدالة الاجتماعية. وبالتالي، ينبغي التركيز على تعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وبناء آليات قوية للمساءلة. كما تشمل الآليات السياسية لمكافحة تحديث القوانين المتعلقة بالفساد لتكون أكثر صرامة. إضافة الى تعزيز النظام القضائي، إذ يجب أن تكون هناك استقلالية كاملة للسلطة القضائية لضمان عدم تدخل القوى السياسية أو ذوي النفوذ في محاسبة الفاسدين.

(World Bank. 2018)

إن التصدي لظاهرة الفساد بأشكاله يتطلب إرادة وعزيمة سياسية والتزاما من جميع الأطراف الفاعلين في المجتمع بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالجميع يجب ان يلتزم بأداء دوره

وتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه مكافحته. وقد تواجه الحكومات تحديات كبيرة في محاربة الفساد في غياب أو ضعف الآليات كعدم تطبيق القانون بصرامة وطغيان سلطة الوظيفة والنفوذ وكذا ضعف المنظومة القيمية للمجتمع. لذلك من الأهمية بمكان أن يتجند الجميع افرادا ومؤسسات حكومية أو مدنية لمحاربة هذه الظاهرة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمجتمع.

3- علاج الفساد من منظور اقتصادي

يتطلب معالجة ظاهرة الفساد من الجانب الاقتصادي استراتيجيات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، مما يقلل من الفرص المتاحة للفساد. وهناك العديد من الآليات التي تلجأ اليها الدول لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن بين الآليات التي يتم بها مكافحة الفساد هو التقييم الاقتصادي لبرامج مكافحة الفساد، ويُعد ذلك ضروريا لقياس فعالية السياسات والإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة، حيث يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية لتقييم برامج مكافحة الفساد، بما في ذلك تحليل التكلفة والفائدة وتقييم الآثار الاقتصادية المتوقعة من هذه البرامج. ويساهم التقييم الاقتصادي أيضًا في تحديد النقاط الضعيفة في البرامج الحالية وتحسينها بما يتناسب مع الهدف المرجو منها. حينها، يتم تحديد القضايا العالقة والمحتملة وتعزيز القدرة على تتبع وفهم آثار البرامج المكافحة. يمثل التقييم الاقتصادي أداة قوية لقياس النتائج المحققة من برامج مكافحة الفساد، والتنبؤ بالتأثيرات المستقبلية. كما يوفر التقييم الاقتصادي للبرامج الحالية والمستقبلية معرفة عملية ودقيقة للسياسات العامة والمؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة الفساد. وبذلك، يساعد التقييم الاقتصادي في تعزيز جهود مكافحة الفساد وضمان تحقيق أقصى قدر من النتائج المرجوة والفوائد الاقتصادية الإيجابية. وبهذا هو يعزز الشفافية ويعمل على تطوير بيئة نزيهة مساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. **(قابيل وآخرون، 2022؛ سلطان، 2022؛ سماحة، 2022)**

ويمكن للحكومات اللجوء الى آليات تُعدّ جد فعالة لمكافحة الفساد منها:

– تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص لاسيما في مجال الاستثمار. فكلما كانت الإجراءات أكثر تنظيما وسرعة، زادت فرص الشفافية وانخفضت فرص الفساد. التحول الرقمي باستخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الاقتصادية، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات ومتابعتها.

– المراجعة المالية المستقلة من خلال إنشاء هيئات مستقلة لمراجعة الحسابات وتدقيق النفقات العامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

– فتح الأسواق من خلال تقليل العقبات والعراقيل أمام المستثمرين لاسيما الجدد، مما يخلق بيئة تنافسية قوية تقلل من فرص الفساد.

– العطاءات والمناقصات العامة التي يجب أن تتم عبر عمليات شفافة وتنافسية، حيث تفتح المجال لمختلف الشركات والمؤسسات، مما يعزز من تحقيق أفضل الأسعار والقيمة المتوقعة.

– زيادة الأجور والمكافئات للعمال والموظفين، إذ من شأنه أن يقلل من الدوافع للفساد. يكما مكن أن تكون الرواتب الجيدة حافزًا محركا للحد من الفساد الوظيفي.

– تحفيز الأداء الإداري بتقديم مكافآت للموظفين العموميين الذين يظهرون أداءً استثنائيًا في مكافحة الفساد.

(United Nations Development Programme (UNDP), 2008)

إن معالجة الفساد من منظور اقتصادي تتطلب تكامل الجهود بين جميع الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وتطبيق الآليات المتاحة وابتكار أخرى لتعزيز الشفافية في النظام الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية محفزة للاستثمار النزيه والعادل الذي يراعي المصلحة العامة.

4- معالجة الفساد من منظور تشريعي

تتضمن الأطر القانونية والتشريعية لمكافحة ظاهرة الفساد مجموعة من الإجراءات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى مكافحة الفساد تقييد انتشاره. وتشمل هذه الأطر القانونية والتشريعية ما يلي:

– قوانين تصف الأفعال المتعلقة بجرائم الفساد وتحديدها وتحديد العقوبات اللازمة والمناسبة لها، كالسجن وغرامات مالية تتناسب وحجم الفساد.

– قوانين تضمن حماية المبلغين عن الفساد وتشجع الافراد المبلغين عنه.

– قوانين تقدم وتدعم حماية المتضررين من الفساد.

– تقديم آليات واجراءات قانونية فعالة للرقابة والمراجعة التي تضمن تطبيق القوانين والتشريعات بشكل صحيح وعادل.

– تعزيز التعاون بين الدول وبين المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد بشكل شامل وفاعل.

– توفير الأدوات اللازمة لمكافحة الفساد بشكل فعال، مثل جمع الأدلة والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفساد وتقديمها إلى القضاء.

– تعزيز النشر الواسع للمعلومات حول مكافحة الفساد وتوعية الجمهور بضرورة مشاركتهم في هذه الجهود، لضمان المساواة والعدالة والشفافية في المجتمعات. **(علي،2021)**

لا يكفي وجود ترسانة قانونية وآليات تشريعية لمكافحة الفساد والفاسدين، ولكم من المهم جدا أن تطبق هذه القوانين بصرامة بصورة عادلة، إذ انه يجب أن يتم معاقبة كل مرتكب لسلوك منحرف وفاسد فالقانون فوق الجميع. إن تطريق القانون بفعالية من شأنه ان يردع كل من يحاول ان يمس بالمصلحة العليا للبلاد والمجتمع.

5- معالجة ظاهرة الفساد من المنظور الرقابي

تُعد الرقابة وما تتضمنه من أجهزة وآليات رقابية أداة وقائية تستخدمها الدول لمكافحة الفساد. أن الهيئات الرقابية التي تنشئها الدول يجب أن تكون ذات استقلالية وأن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية وأن تكون لها كامل الصلاحية بموجب القانون في الرقابة المالية والقانونية على الأموال العامة. والممتلكات المشبوهة

وفي هذا الشأن يمكن لمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية أن يكون له الدور الفعال في مكافحة الفساد. **(حزيط، 2023)**

تقوم الأجهزة الرقابية بعملية مراقبة وتفتيش دوري أو مفاجئ للمؤسسات الحكومية والهيئات والخاصة للوقوف على أنشطتها ومدى التزامها بتطبيق القوانين المنظمة للنشاط، ومن جهة أخرى تقييم مدى استخدام هذه المؤسسات والهيئات للموارد العمة بشكل يحقق المصلحة العامة بعيدا عن الشبهة والسلوكات المنحرفة التي تتصف بالفساد.

6- معالجة الفساد من المنظور القضائي

يُعدّ القضاء أداة ومن أدوات الدولة الذي يضمن تنفيذ القوانين وتطبيق العقوبات على الافراد لمخالفتها والمتورطين في ارتكاب جرائم الفساد. وذلك لضمان حماية المال العام وتحقيق المساءلة وحماية الافراد وحقوقهم، من خلال عمليات المحاكمة العلنية وشفافية الإجراءات، مما يعزز الثقة في النظام القانوني. لذلك فإن تعزيز دور القضاء واستقلاليته وتحسين كفاءته يعتبر ضرورة في مكافحة الفساد وضمان سلامة المجتمع وتقدمه. وتتضمن الآليات القضائية لمكافحة الفساد العديد من الاجراءات والأدوات القانونية التي تسهم فيمكافحة هذه الظاهرة. من بين تلك الآليات:

- تشريعات مكافحة الفساد والتي تهدف إلى تقديم العقوبات اللازمة للمتورطين في الفساد.
- توفير وسائل التحقيق والاستجواب ومتابعة القضايا المتعلقة بالفساد.
- التنسيق بين مع الأجهزة الرقابية المعنية والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.
- التدريب والتأهيل المستمر للقضاة والمحامين المختصين بمكافحة الفساد.

تعتمد الآليات القضائية على وجود قضاء مستقل ونزيه قادر على تطبيق القانون دون تدخلات أو ضغوط أو فساد. هذه الآليات تضمن الحماية القانونية للمواطنين وتعزز النزاهة والعدالة في المجتمع. إضافة إلى ذلك، تسعى الآليات القضائية لمكافحة الفساد إلى تعزيز التوعية بأخطار الفساد وتثقيف الناس حول سبل الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة.

تقوم هذه الآليات بتنظيم حملات توعوية وتثقيفية على مستوى المجتمع، من خلال تنفيذ برامج وورش عمل تستهدف جميع فئات. كما تعمل الآليات القضائية على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، حيث تُنسق هذه الآليات مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتعمل على تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدة القانونية المطلوبة للدول الأخرى. يهدف هذا التعاون الدولي إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد وتحقيق العدالة على المستوى العالمي. **(عدنان، 2022؛ صالح، 2020)**

ولتعزيز دور القضاء في مكافحة الفساد، تهتم المؤسسات القضائية بتطوير آلياتها وأدواتها من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة كاستخدام الذكاء الاصطناعي بغرض الوصول الى المعلومة والأدلة بسرعة وتحلييها للكشف عن الجرائم ومرتكبيها.

كما أن تطوير أداء الأعوان المختصين التابعين للمؤسسة القضائية بجمع المعلومات والأدلة يضمن الاحترافية في التحقيق والوصول الى الفاسدين. فالشرطة القضائية مثلا تعمل تحت اشراف السلطة القضائية مهمتها التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة المشتبه بهم والقبض عليهم وتنفيذ الاحكام عليهم.

نشاط تقويمي

س 1: ضع علامة (صح) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة

1- يقتصر علاج الفساد في الإسلام على تطبيق الحدود والعقوبات فقط.

2- تعتبر القيم مثل الأمانة والنزاهة والاستقامة أدوات فعالة في مكافحة الفساد.

3- الشفافية والمساءلة من أهم الآليات السياسية لمكافحة الفساد.

4- التحول الرقمي والتكنولوجيا لا تلعبان دورًا مهمًا في الحد من الفساد الإداري والاقتصادي.

5- استقلال القضاء ضروري لضمان محاسبة الفاسدين وتحقيق العدالة.

س2: اختبر اجابة صحيحة فقط

1- أي من القيم التالية تُعد من أهم القيم التي تساعد في مكافحة الفساد؟

أ- العمل المستمر

ب- الأمانة والنزاهة

ج- التحيز والمحسوبية

د- العمل بمسؤولية

2- ما هو أحد الآليات التشريعية الفعالة لمكافحة الفساد؟

أ- تجاهل المخالفات البسيطة

ب- وضع قوانين واضحة لحماية المبلغين عن الفساد

ج- منح الفاسدين فرصة ثانية دون مساءلة

د- تأخير التحقيق في قضايا الفساد

3- كيف يمكن تعزيز الشفافية في العمل الحكومي؟

أ- إبقاء المعلومات والبيانات الحكومية سرية

ب- تعزيز الوصول إلى البيانات الحكومية عبر بوابات إلكترونية

ج- منع الرقابة على أداء الموظفين الحكوميين

د- تقليل المساءلة وإعطاء المسؤولين صلاحيات غير محدودة

4- من بين الآليات الاقتصادية الفعالة للحد من الفساد :

أ- زيادة التعقيد في الإجراءات الإدارية

ب- تشجيع الاحتكار ومنع المنافسة

ج- تبسيط الإجراءات الإدارية وتحفيز بيئة العمل النزيهة

د- تجاهل الرقابة المالية على المؤسسات

5- ما هو أحد التحديات التي تواجه الدول في مكافحة الفساد؟

أ- تطبيق القوانين بصرامة وعدالة

ب- وجود إرادة سياسية قوية لمحاربة الفساد

ج- ضعف المنظومة القيمية وغياب المحاسبة

د- تشجيع الإبلاغ عن الفساد والممارسات غير القانونية

المحاضرة رقم 12

نماذج لتجارب دولية في مكافحة ظاهرة الفساد

تمهيد

تسعى الدول بكل جهودها وامكانياتها المادية والقانونية والقيمة الى مكافحة ظاهرة الفساد التي تطال المجتمع ومؤسسات الدولة. فهي واعية أن الفساد يعيق عجلة التنمية وبالتالي تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي. وإذ ما توفرت الإرادة السياسية والوعي الجمعي الاجتماعي بضرورة مكافحة هذه الظاهرة، تقترب الجهود من تحقيق هذا الهدف. وقد كان ذلك لبعض الدول التي تفشى فيه الفساد وأتى على الاقتصاد فتركه حطاما وترك مخلفاته وآثاره السلبية على المجتمعات، حتى اتخذت هذه الدول قرار الوقوف في وجهه والتصدي له.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على تجارب دولية في مكافحة الفساد.
- استنتاج مزايا وعيوب اليات مكافحة الفساد لهذه الدول

المحتوى التعليمي

1- تجربة الهند
2- تجربة سنغافورة
3- تجربة ماليزيا
4- تجربة تركيا
5- تجربة الولايات المتحدة الامريكية

1- التجربة الهندية في مكافحة الفساد

بدأت الهند مبادرة الإصلاح لمكافحة الفساد عام (1999) حيث تشير منظمة الشفافية العالمية فان مؤشر الفساد (Corruption Perceptions Index) (CPI) في الهند بلغ (9،2) وفقا للتقرير الذي أجرته عام (2015). وتعدّ الهند من الدول التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد. ولقد ساعد الهند في مبادرتها لمكافحة الفساد عدة عوامل داخلية وخارجية ولعلّ أبرزها:

أ- الرغبة القوية للشعب في التصدي للفساد ومكافحته القضاء والقضاء عليه. فقد عان من تدني مستوى المعيشة والفقر، إذ أن 25 % من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر، حسب إحصاءات عام (2002) هذه الرغبة القوية ولّدت لدى الشعب اتخاذ قرار المشاركة الإيجابية والجادة والوقوف الى جانب الحكومة ومساعدتها وعدم ترك هذه المهمة على عاتقها وحدها. فأصبح المجتمع المدني أكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات والمطالبة بالشفافية والمسائلة وشجع عليها وعلى تطبيق الحساب والعقاب لاسيما

في ظل في التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل المعلومات والحصول عليها. وتشير دراسة أجراها مركز البحوث الإعلامية (Center for Media Studies) على عدد من الهيئات الحكومية الهندية، أن (62%) من الشعب الهندي لديه قناعة أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتجذرة في المجتمع ومؤسسات الدولة، وأنّ المواطنين يجدون أنفسهم مضطرين لدفع الرشوة للحصول على حقوقهم المشروعة في الخدمات التي توفرها الدولة.

ب- مطالبة الشعب الملحة الحكومة بوضع آليات جادة وفعالة للإصلاح في كل المجالات.

ج- الرغبة السياسية للدولة في القضاء على الممارسات البيروقراطية التي تفشت في مؤسسات الدولة وما تسببه من فساد.

وقد اعتمدت الهند في مكافحتها للفساد على استراتيجية ومراحل تمثلت في: فيما يلي:

أ – التعاون والشراكة بين المنظمات والهيئات الهندية مع منظمة الشفافة العالمية للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من الأسس:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق مبدأ الشفافة في الاقتصاد.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبادئ الديمقراطية وتطبيق الحكم الراشد.
- تحقيق الأمن القومي.
- القضاء على البيروقراطية

ب – توقيع معاهدة مكافحة الفساد التي تُعرف "بمبادرة مكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادي". وَفْقا لهذه المعاهدة فإن كل دولة ضمن هذه المعاهدة مُلزمة بوضع خطّة عمل لمكافحة الفساد تتضمن:

- الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.
- إصلاح المجتمع المدني.
- الحدّ من انتشار الرشوة.
- تفعيل دور المجتمع المدني ومشاركته الفعالة لمكافحة الفساد.

ج – انضمام الهند لـ "نادي مدريد" الذي يهدف إلى تحسين الحكم في الدول، وتحقيق الشفافة لمكافحة الفساد.

د – تعاون الهند مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد، حيث تم تحديد الجوانب التي يمكن أن يساهم فيها منها:

- مرافقة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ خطط لمكافحته للفساد.
- عمل خطة قومية لمكافحة الفساد.
- مساعدة الدولة في الإصلاحات السياسية.
- إنشاء هيئات لمكافحة الفساد. **(لجنة الشفافية الدولية، التقرير الأول، 2006)**

2- التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد

تعدّ التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد من أنجح التجارب الدولية. ولقد لعبت عدة عوامل مساعدة في ذلك أهمها:

- رفض المجتمع المدني للفساد الذي تفشى في الإدارات والمؤسسات الحكومية لاسيما الفترة بعد الاستقلال مباشرة.
- الإرادة السياسية الجادة في القضاء على الفساد.
- تبني آليات واستراتيجيات فعالة في مكافحة الفساد.

وبدأت مبادرة مكافحة الفساد في سنغافورة منذ تولّي حزب العمل الشعبي الحكم عام (1959). وقد كان واعيا بحجم الفساد وحجم الثروات التي نهبت. وأول ما قامت به الحكومة هو:

أ- إنشاء مكتب التحقيقات لمكافحة الفساد سنة 1952 إلّا انه تم تفعيله سنة (1959) عندما تولّى مؤسس الحزب الحاكم **لي كوان يو** رئاسة الوزراء. ويعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة، مهمتها التحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص. ويقوم مكتب التحقيقات لمكافحة الفساد بما يلي:

- مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام والخاص من خلال اتباع سياسات جادة من طرف الحكومة.
- التحقيق مع المسؤولين الذين يستغلون وظائفهم وستخدمون النفوذ والسلطة لاسيما في المناصب الحكومية.
- إرسال التقارير إلى الجهات المعنية بمتابعة جرائم الفساد ومتابعة المتهمين بالفساد.
- إجراء لقاءات مع المسئولين ومتابعة أدائهم، لاسيما المسؤولين الذين يتعاملون مع افراد الشعب للتأكيد على تطبيق مبادئ النزاهة والشرف والشفافية وتجنب الفساد.
- التحقيق في شكاوى الفساد والمخالفات التي ترد الى المكتب.
- توعية الشعب بمظاهر الفساد وأثاره السلبية على المجتمع وعلى التنمية وطرق مكافحته. والابلاغ عليه
- وضع ارضيات رقمية تضمن خدمات الكترونية تمكن الافراد من الإبلاغ على الفساد دون الخشية من المساءلة القانونية. ومن الآليات القانونية التي اتخذتها دولة سنغافورة لمكافحة الفساد اصدار الحكومة سنة (1959) قانونا جديدا، حددت فيه وصف الهديا المقدمة للمسؤولين لتشمل ايّ شيء ذي قيمة. كما وسعت من صلاحيا وسلطة المحققين في شبهات الفساد بما في ذلك سلطة الاعتقال والاطلاع على الحسابات المشبوهة. **(شارف، 2016)**

اتسمت التجربة السنغافورية بالصارمة في معاقبة المتورطين في قضايا الفساد وتميزت بإشراكها الشعب في باكتشاف والتبليغ عن بؤر الفساد، لأنه أكثر معرفة بمواقع حدوثه. وقد استخدمت عدة آليات لمكافحة الفساد، منها قانونية، سياسية واقتصادية أدت الى التخفيف من هذه الظاهرة. غير أن هذه الأليات تميزت بالتفرد في سن القوانين والمبالغة والتسلط في بعض قوانين مكافحة الفساد التي مست الحريات الشخصية وكذا تركيزها على الجانب السياسي والاقتصادي و أهمال الجوانب الأخرى.

3- التجربة الماليزية في مكافحة الفساد:

تعتبر ماليزيا من الدول النامية التي تحقق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد، إذ أنه من (2003) إلى (2008) سجلت أكثر من 5 نقاط من أصل 10 نقاط في مؤشر الفساد (CPI) كما حصلت على درجة (5.2) عام (2003) حيث تعتبر أحسن نتيجة حصلت عليها في مجال مكافحة الفساد. كما واحتلت مراتب تراوحت بين 37 من بين 133 دولة سنة 2003 و47 من بين 180 دولة سنة (2008). تعكس هذه النتائج الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحوكمة الشركات لكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2012 عرفت تراجع نسبي في ترتيبها ضمن هذا المؤشر حيث تراجعت من 4.5 إلى 4.3 وبذلك احتلت المرتبة 56 عام 2009 من أصل 180 دولة، والمرتبة 60 عام 2011 من بين 183 دولة، وفي 2012 سجلت 49 من أصل 100 نقطة وحصلت على المرتبة 54 من بين174 دولة، ويعود ذلك إلى بعض الممارسات المنحرفة التي عرفتها ماليزيا في السنوات الأخيرة لبعض السياسيين وتورطهم في فضائح الفساد. **(بالطيب، مهلول، 2018)**

ولقد تبنت ماليزيا استراتيجيات وآليات عديدة ومتنوعة لمكافحة الفساد، كإنشاء العديد من الهيئات والأجهزة الرقابية والمحاسبة والدخول في العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد وسن القوانين.

– ومن بين القوانين الموجهة لمكافحة الفساد في ماليزيا عام1961. وفي عام1967 تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد(ACA) ، بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961. ومن بين المهام الرئيسية التي تقوم بها الهيئة مكافحة الفساد:

– التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها.

– اتخاذ كافة التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمات المدنية.

– التحقيق في الشكاوى التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية. **(بالطيب، مهلول، 2018)**

– أما هيئة مكافحة الفساد تتولى عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد، وهي هيئة حكومية خاصة أنشئت عام 2009 بقرار تشريعي صادر عن البرلمان، خلفا لوكالة مكافحة الفساد التي صادق عليها البرلمان. وتتبع الهيئة مباشرة مكتب رئيس الوزراء.

تقوم الهيئة بمتابعة والنظر في الممارسات والأنظمة والإجراءات من خلال التقارير الواردة إليها من الهيئات العامة لتسهيل اكتشاف جرائم الفساد. كما تقدم استشارات للهيئات والمؤسسات لمساعدتها في مكافحة الفساد التي تطرأ على تعاملاتها. كما تعمل على تثقيف الجمهور في آليات عملها لمكافحة الفساد، وتحشد التأييد الشعبي للوقوف في وجه تفشي هذه الظاهرة في أجهزة الدولة ومؤسساتها. **(الجزيرة، 2012)**

4– التجربة التركية في محاربة الفساد

في سياق تاريخي ظهر الفساد وبدأت معركة مكافحته في فترة الدولة العثمانية، وظلت قائمة على مر الأزمنة. فكانت محاولات جادة لتعزيز النزاهة والشفافية في كل القطاعات. وفي الفترة الحديثة، شهدت تركيا تطويرًا ملحوظًا في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال: – إجراء إصلاحات جذرية في البنية التحتية المؤسسية لمكافحة الفساد، ومن بين تلك الإصلاحات، إنشاء هيئة الرقابة التي أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشفافية والنزاهة.

– تعزيز دور القضاء الذي يلعب دورًا حيويًا وحاسمًا في محاربة الفساد ومعاقبة المتورطين. حيث قامت بتعزيز حقوق استقلاليته، كما قامت بتعزيز قدراته وتحديث أجهزته بما يتلاءم مع أحدث المعايير الدولية.

– إصدار العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تم تبني عدة قوانين ولوائح تنظيمية تجرم الفساد وتحدد العقوبات الخاصة به، بما في ذلك قانون الجرائم المالية وغسل الأموال وقانون الحوكمة الرشيدة.

– إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة مثل مكتب مكافحة الفساد والاحتيال والتحقيق في الجرائم المالية والاقتصادية والهيئة العليا للرقابة المالية لتعزيز جهود مكافحة الفساد على المستوى المؤسسي.

يتمثل الهدف من هذا الإطار القانوني والمؤسسي في توفير الأدوات والآليات اللازمة لمكافحة الفساد وضمان تنفيذ القوانين بكفاءة وفعالية.

– تبني استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمواجهة الفساد.

– تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المنظمات الدولية.

– وتوفير التدريب والتثقيف للموظفين والمواطنين حول الأخلاقيات ومكافحة الفساد.

– الاعتماد على الرقابة والمراقبة المستمرة وتقييم الأداء لضمان فعالية الآليات والأدوات المستخدمة في مكافحة الفساد. (https ://seffaflik.org/en/about-us/ti-turkey)

5– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الفساد

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد بمختلف اشكاله. ولقد الدولة في هذا الشأن إجراءات للقضاء على الفساد وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع. وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة في مكافحة الفساد إذ بلغ مؤشر الفساد لديها حسب (CPI) بـ (7,6) فحسب هدا المؤشر فإن الرقم يدل على نجاح سياستها في مواجهة ومكافحة الفساد. ويعود نجاح الولايات المتحدة في هذا الأمر إلى تبنيها عدة مبادرات اجراءات، شرعت في تنفيذها بدءً منتصف التسعينات. ومن بين هذه الإجراءات:

– (Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) (قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة): وهي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وطبقتها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم. وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بتقديم رشوة لحكومة دولة أخرى تتعامل معها.

– في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر (Inter-American Convention Against Corruption) لتجريم الرشوة التي تقدمها الدول للمسئولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

– في عام 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة معاهدة مؤتمر OECD "لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية". وقد جرم المؤتمر كل أشكال الرشوة التي تدفع للمسؤولين الحكوميين مقابل تقديم خدمات او تسهيلات من شأنها ان تضر بمصلحة البلاد، كما الزم المؤتمر من جهة أخرى الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات جادة نحو محاكمة ومعاقبة الشركات التي تقدم الرشوة للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى.

– تتعاون الولايات المتحدة الامريكية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد.

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية محاورا أساسية لمكافحة الفساد هي :

– تحقيق الشفافية

– استقلال الجهاز القضائي

– الإصلاح الاقتصادي

– رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية

– سنّ قوانين خاصة بالتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حقوق كل الأطراف.

– تثقيف وتوعية الشعب بالفساد وآثاره السلبية على المجتمع وعل التنمية.

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org › books

المحاضرة رقم 12

أخلاقيات المهنة

تمهيد

تتطلع كل الدول والمجتمعات الى تحقيق الرقي والتطور من خلال الممارسات الأخلاقية المهنية النزيهة والشريفة في المؤسسات العامة والخاصة. فذلك بمثابة الوقاية من الوقوع في الانحرافات والفساد الذي يعيق التطور والتقدم. فتطبيق مبادئ اخلاقيات المهنة يؤدي حتما الى تحقيق مبادئ الحكم الراشد الذي يضمن الاستقرار في جميع المجالات.

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- تعريف اخلاقيات المهنة.
- استنتاج أهمية اخلاقيات المهنة.
- استنتاج مبادئ اخلاقيات المهنة.

المحتوى التعليمي:

1- ماهية أخلاقيات المهنة والأهداف

2- أهمية أخلاقيات المهنة

3- مبادئ أخلاقيات المهنة

1- تعريف أخلاقيات المهنة:

الأخلاق المهنية هي مجموعة من المعايير والقواعد التي تحكم ممارسات وسلوكات الافراد أو المجموعات في مجال العمل والأعمال **(عبد الله، 2022)** ويعرفها **(عفيفي، 2005)** بأنها "مجموعة القيم والنظم التي تحقق المعايير الإيجابية العليا اللازمة والمطلوبة لأداء الوظيفة وفي أساليب التعامل داخل بيئة العمل ومع المستفيدين". ويعرفها **(المركز القومي، 2011)** بأنها "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقا للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة." **(كريم وآخرون، 2019)**

وتُعرّف أيضا بأنها مجموعة من القواعد والآداب السلوكية والأخلاقية التي يجب ان يتصف بها الفرد في أدائه مهنته وتحمله لمسؤوليته تجاهها وتجاه المجتمع وتجاه نفسه واحترامه لها. **(قاسم وآخرون، 2020)**

اخلاقيات المهنة أو كما تسمى أيضا آداب المهنة أو اخلاقيات العمل تندرج ضمن الاخلاق العامة التي تؤطرها المنظومة القيمية ذات المنشأ الديني. هذه الأخلاق التي تتشكل من خلال التربية التي تتكفل بها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية. فالأخلاق بصفة عامة توجه سلوك الفرد في حياته العامة والمهنية. وإن مخالفة هذه الاخلاق يترتب عليها تفنيد مجتمعي ومحاسبة للنفس وعدم الارتياح والندم. هذه الاخلاق هي ما يجعل الفرد يحترم ويلتزم بالقواعد والمعايير التي تضبط وتوجه سلوكاته في بيئة عمله سواء تعلق

ذلك بممارساته تجاه مهنته أو تجاه علاقاته بزملائه أو بالمستفيدين. وهكذا تكون الاخلاقيات المهنية أوسع وأعم من القواعد السلوكية المنظمة للمهنة. هنا يبرز الفرق بين مفهوم الاخلاق المهنية وقواعد السلوك المهني أو الوظيفي.

اخلاقيات المهنة تشمل قيم ومبادئ توجه السلوك بشكل لائق أثناء ممارسة المهنة، بحيث يترتب عن مخالفتها شجب المجتمع تأنيب الضمير. بينما قواعد السلوك الوظيفي يشمل مجموع والقوانين والتشريعات والقواعد التي تنظم الممارسات المهنية والوظيفية والتي تستند الى التشريعات والقوانين السائدة في البلاد. وأن محالفتها يترتب عنها عقوبات قانونية يحددها القانون. **(كريم وآخرون، 2020)**

2- مبادئ أخلاقيات المهنة

ترتكز اخلاقيات المهنة على عدة مبادئ منها:

- **النزاهة والأمانة:** حيث تعتبر هذه القيم من الأسس التي تقوم عليها الاخلاق بصفة عامة، وهي ما يحدد ويوجه كل السلوكات والممارسات والتصرفات في أي مهنة. فإن الموظف الذين يتصف بالنزاهة والأمانة يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير. وتعزز النزاهة والأمانة ثقة العملاء وتعزز العمل الجماعي وتحقق أعلى مستويات الجودة.

- **الاحترام:** الذي يجب على الفرد الموظف ان يبديه للآخرين بما في ذلك الزملاء والعملاء والمجتمع بشكل عام. وأن يبدي الاحترام للقيم وثقافة المؤسسة والآخرين وأن يعترفوا بالحقوق العامة بغض النظر عن الأصول والهوية.

- **الالتزام بالشفافية والمسؤولية الاجتماعية:** حيث يجب على الفرد الموظف أن يكون صادقاً في تعاملاته وأن يكون على علم بتأثير عمله على المجتمع والبيئة المحيطة.

(الصمادي 2023؛ موري، 2021؛ مطر والدواد، 2021)

- **الانضباط:** يُشير إلى احترام والتزام الموظف بالقوانين القواعد والنظم والقرارات التي تسير المؤسسة والمهنة. يعكس الانضباط مدى معرفة الموظف بواجباته وادائها. يشمل الانضباط المهني احترام مواعيد العمل واحترام حقوق الموظف تجاه نفسه بما يضمن تحقيق رضاه الوظيفي. **(كريم وآخرون، 2019)**

- **الاستقامة:** هي الاعتدال والاتزان والسواء في التفكير والقول والفعل. وتشير الاستقامة في المجال المهني إلى الالتزام بالقيم الأخلاقية دون الانحراف عنها. فالموظف المستقيم هو الذي يُبدي ممارسات وسلوكات تتصف بالنزاهة، الأمانة، الإخلاص والتفاني في العمل. فالسلوكات قبل ان تكون افعالا، هي تفكير ومنهج تفكير. لذلك فالاستقامة في السلوك هي ترجمة فعلية لاستقامة التفكير. ويحظى الموظف المستقيم باحترام الناس وتقديرهم وحبهم ورضا الله لقوله تعالى: " إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة الّا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي توعدون" **(سورة فصلت، الآية 30)**

- **الموضوعية:** هو أن يؤدي الموظف مهامه وواجباته المهنية باستقلالية عن الضغوط الاخلاقية التي تمارس عليه. كما يقوم بعمله دون تحيّز لجهة معينة أو لمستفيد بعينه وبعيدا عن تدخل المشاعر الشخصية التي تؤثر وبشكل مباشر في عملية اتخاذ القرار.

– **السريّة المهنية:** هي الالتزام الأخلاقي والقانوني تجاه المعلومات الخاصة بالمهنة والوظيفة. الموظف من واجباته الحفاظ على سرية المعلومات ذات الطابع الحساس والتي تمس بأمن المؤسسة وخصوصيتها وخصوصية المنتمين اليها والمستفيدين من خدماتها. إن عدم افشاء اسرار المؤسسة يعكس نزاهة الموظفين ويحافظ على سمعتها ومكانتها ويجنبها الحاق الاضرار بها. كما أن الحفاظ على اسرار العملاء يزيد من ثقتهم بالمؤسسة وموظفيها. إن السرية المهني سلوك يحكمه مدى التزام الوظف بالقيم والأخلاق والعرف والامتثال للقانون أيضا؛ إذ ان كل من يفشي اسرار مهنته وعملائه معرض لعقوبات قانونية.

– **الكفاءة:** تشير إلى قدرة ومهارة الموظف في أداء واجباته المهنية ويتفانى في تحسين أدائه دوريا لمواكبة التحولات والتطورات من حوله ولا يكون في منأى عنها، من خلال مشاركته في برامج التكوين والتدريب التي تنظمها المؤسسة أو التي توفرها مؤسسات وجهات أخرى. يجب على الموظف ان يعمل على تطوير معارفه الفنية ومهاراته العملية وقدرته على حل المشكلات حتى يستطيع ان يواجه العوائق والعراقيل التي تحول دون الوصول الى تحقيق اهادف المؤسسة أو أن تعيق تقديم الخدمة اللائقة بالعميل وبسمعتها.

3– أهمية اخلاقيات المهنة

تكتسب اخلاقيات المهنة أهميتها من خلال المردودات التي تحققها للفرد وللمهنة وللمؤسسة:

– كسب ثقة العملاء والموظفين بالمؤسسة.

– الحفاظ على سمعة المؤسسة.

– الموازنة بين العمل والراحة، وبين الواجبات والحقوق.

– أداء المهمة أو العمل بشكل جيد ومرضي.

– لشعور الموظف بالرضا والاستقرار.

– زيادة ثقة الموظف في نفسه والتقليل من الشعور بالقلق والتوتر مما يجعله يقوم بعمله على أحسن وجه.

– العمل في ظروف مناسبة ضمن روح الفريق والتركيز على زيادة الإنتاج والمردود، وهو ما يعود بالفائدة على الافراد وعلى المؤسسات.

– الحفاظ على المؤسسة من الأخطار والاضرار التي قد تقع بها؛ لأن نسبة المخالفات ولانحرافات والفساد تقل؛ حيث يتمسك الجميع بالقانون الذي هو أولاً وأخيراً قيمة أخلاقية.

– تطوير العلاقات الإنسانية والمهنية بين الموظفين في المؤسسة. **(عبد الله، 2022)**

ويضيف **(عفيفي، 2005)** أن اخلاقيات المهنة تسهم في:

– تحسين جودة الحياة في المجتمع بصفة عامة.

– التوزيع العادل والمنصف للموارد وتضييق الخناق على المنحرفين والمحتالين.

– جعل الاعمال والمهام والوظائف تسند الى مستحقيها من ذوي الكفاءات.

عموما، التزام الفرد الموظف او الذي يمتهن مهنة أو حرفة بالأخلاق المهنية يعود عليه بمردود إيجابي، على المستوى النفسي والشخصي والاجتماعي وعلى مستوى مهنته والمؤسسة التي ينتمي اليها. إن التزام

الفرد بالأخلاق المهنية والتي تقوم أساسا على منظومة قيمية نابعة من الدين والتشريع الاهي والعرف الاجتماعي قد تغني في كثير من الاحيان الى الاحتكام الى القوانين الوضعية، وتجنب الوقوع في الاعمال المنحرفة التي تتحول الى ممارسات فاسدة تتفشى في المجتمع لتصبح ظاهرة.

القوانين والتشريعات المهنية أحد أهم تلك المصادر، حيث تعمل على تحديد وتوضيح السلوك المسموح به والسلوك المحظور. ولكن بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الأخلاقيات الوطنية والثقافية في تفاعلات المهنيين مع بيئتهم المهنية. فكل بلد ومجتمع له تقاليد وقيم خاصة به، وهذا ينعكس على أخلاقيات المهنيين في تصرفاتهم وتفاعلاتهم .ليست المصادر المهنية للأخلاق فقط هي المسؤولة عن توجيه سلوك المهنيين، بل تعتمد أيضًا على المعايير الأخلاقية والمهنية التي تعتمدها الجمعيات والنقابات المهنية. فبالإضافة إلى قوانينها وتشريعاتها، تحدد هذه الجمعيات والنقابات المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها المهنيون في مجال عملهم. وهذا يساعد في تعزيز النزاهة والمصداقية في المهنة ويسهم في تطويرها وتقدمها .بصفة عامة، يتمثل الهدف الأساسي للأخلاق المهنية في تعزيز السلوك الحسن والقيم المثلى في ساحة العمل، بما يضمن حماية المهنية والمجتمع على حد سواء. ولذا، يجب أن يكون للمهنيين القدرة على فهم واستيعاب هذه المصادر المتعددة للأخلاق المهنية، والالتزام بها في تفاعلاتهم وقراراتهم. حيث يعتبر التزام المهنيين بالأخلاقيات المهنية أساسيًا في بناء سمعة حسنة للمهنة وتعزيز الثقة بين الجمهور والعملاء والمؤسسات . لذلك، يجب على الجميع العمل سويًا لتعزيز الوعي بأهمية الأخلاقيات المهنية وتعزيز قدرات المهنيين على التصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة. من خلال تبني هذه المبادئ والقيم والالتزام بها، يمكن للمهنيين أن يساهموا في إقامة علاقات تجارية مستدامة ونجاح مهني يستمر في الوقت المناسب.

نشاط تقويمي:

س1) عرف اخلاقيات المهنة

س2) قارن بين اخلاق المخنة وقواعد السلوك المهني.

س3) أذكر المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اخلاقيات المهنة

س4) فيما تكمن أهمية اخلاقيات المهنة بالنسبة للموظف والمؤسسة والمجتمع

س5) كيف تعزز اخلاقيات المهنة الحكم الراشد؟

اختبار تقييمي في مقياس الحكم الراشد واخلاقيات المهنة

اختر الإجابة الصحيحة من بين الاختيارات المقترحة

1- أي مما يلي ليس من مكونات الحكم الرشيد؟

أ. الأنظمة الديمقراطية

ب. الأنظمة الانتخابية

ج. السيطرة العسكرية

د. اللامركزية

2- أي مبدأ يؤكد على الفصل والتوازن بين سلطات الحكومة؟

أ. فصل السلطات

ب. الشفافية

ج. المشاركة العامة

د. الإصلاح الإداري

3- ما هو الهدف الأساسي للاستقلال المؤسسي في الحكم الرشيد؟

أ. زيادة الإنفاق الحكومي

ب. تعزيز الرقابة والمساءلة

ج. الحد من المشاركة العامة

د. مركزية السلطة

4- أي آلية تعزز مشاركة المواطنين في الحكم بشكل أفضل؟

أ. التدخل العسكري

ب. اتخاذ القرار المركزي

ج. المشاركة المجتمعية

د. العقوبات الاقتصادية

5- ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تعزيز الحكم الرشيد؟

أ. استبدال صناع القرار البشري

ب. القضاء على المشاركة العامة

ج. زيادة السرية الحكومية

د. تحسين كفاءة تقديم الخدمة

6- وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، الفساد هو:

أ. سوء استخدام السلطة العامة فقط

ب. إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مصلحة خاصة

ج. الفساد المالي في المؤسسات الحكومية فقط

د. مخالفة القوانين الإدارية في المؤسسات

7- أي من التالي لا يعتبر من الأنواع الرئيسية للفساد؟

أ. الفساد السياسي

ب. الفساد المالي

ج. الفساد الثقافي

د. الفساد الأخلاقي

8- من مظاهر الفساد المالي:

أ. تزوير الانتخابات

ب. المحسوبية في التوظيف

ج. تبييض الأموال

د. سوء استخدام المنصب الإداري

9- يتميز الفساد الإداري بـ:

أ. التلاعب بالأموال العامة

ب. مخالفة القوانين المنظمة للحياة الوظيفية

ج. التدخل في العملية السياسية

د. انتهاك المعايير الأخلاقية فقط

10- من أهم أسباب انتشار الفساد:

أ. قوة النظام القضائي

ب. ضعف آليات الرقابة والمحاسبة

ج. تطبيق مبدأ الشفافية

د. وجود قوانين صارمة

11- أي منظمة تنشر تقريرًا سنويًا بناءً على مؤشر مدركات الفساد؟

أ. صندوق النقد الدولي

ب. منظمة الشفافية الدولية

ج. الأمم المتحدة

د. البنك الدولي

12- ما هي المهمة الرئيسية للبنك الدولي في مكافحة الفساد؟

أ. مقاضاة المسؤولين الفاسدين

ب. نشر تقارير الفساد

ج. دعم جهود مكافحة الفساد في الدول النامية

د. تنفيذ العقوبات العالمية

13- أي مما يلي يعد وظيفة أساسية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر؟

أ. إجراء العمليات العسكرية

ب. جمع إقرارات الملكية من المسؤولين العموميين

ج. إدارة التجارة الدولية

د. إصدار تراخيص الأعمال

14- ما هي الآلية الأساسية التي يحارب بها صندوق النقد الدولي الفساد؟

أ. التدخل العسكري

ب. العقوبات المالية المباشرة

ج. الملاحقة الجنائية

د. تعزيز الشفافية والمساءلة المالية

15- ما هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفشي الفساد كما ورد في النص؟ اذكر ثلاثة من هذه العوامل مع شرح بسيط لكل منها.

16- كيف يؤثر الفساد المالي والإداري على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع؟ قدم تحليلًا يوضح الروابط بين هذه الجوانب.

17- بناءً على معلومات، ما هي التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها لمكافحة الفساد؟ قيم فعالية هذه التدابير وناقش ما إذا كانت كافية للتصدي لهذه الظاهرة.

18- اشرح كيف تسهم القيم مثل الأمانة والعدل في مكافحة الفساد في المجتمع.

19- ناقش كيف تؤثر القوانين الصارمة على سلوك الأفراد والهيئات في المجتمع.

20- حدد المبادئ مثل الاستقامة والشفافية، واشرح كيف تؤثر المبادئ مثل الاستقامة والشفافية والأمانة على أداء الموظف وثقة العملاء في المؤسسة.

قائمة المراجع

إسماعيل، علي سيد. (2021). تقنية البلوك تشين Blockchain آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصر. *مجلة Qasimia University Journal of Islamic Economics*, 1(1), 147-188

اكسيوم، رشيدة؛ اقلولي، صافية. (2021). عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، 16(4)، 10- 33

أمزيان، محمد (2024). المشاركة في الانتخابات العامة بين التنظير الفقهي والدراسات الإبستقراطية: مقاربة مقاصدية أخلاقية، *Journal of Islamic Ethics*، 1-34

أمين، أحمد. (2022). الشرق والغرب. https://books.google.dz/books/about

بشارة، عزمي. (2020). الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Problems-of-Democratization-

بن الطيب، علي؛ مهلول، زكريا. (2018). قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 3، 309-325

بن مرزوق، عنترة. (2013). الحكم الراشد بين مكوناته التاسيسية وابعاده الأساسية. *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة عاشور زيان، الجلفة، 2(2)، 136- 155

بن مسعود، أمين. (2022). العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، التجربة التونسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

البنك الدولي. (2021). www.worldbank.org

بوصنوبرة، عبد الله. (2021). الحوكمة (الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علم الاجتماع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قالمة

توفيق، راوية. (2005). الحكم الراشد والتنمية في افريقيا. دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. ط 1. القاهرة. معهد البحوث والدراسات الافريقية.

جرود، منال. (2022). مفهوم الحكم الراشد. https://political-encyclopedia.org/dictionary

الجريدة الرسمية، (2006)، القانون رقم 06/01 يتعلق بالوقاية ومكافحة الفساد. العدد 47

الجزيرة. (2012). مكافحة الفساد في ماليزيا.
https ://www.aljazeera.net/news

حزيط، محمد. (2023). محاضرات مقياس مكافحة الفساد.
File:///C:/Users/L390/Downloads/

حفناوي، أمال. (2019). العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا. م*جلة اليزا للبحوث والدراسات*، 4(1)، 107- 132

خطوط، رمضان. (2021). محاضرات في الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة

دباغي، سارة. (2018). آليات وسياسات إرساء مبادئ الحكم الراشد وترقيته في الجزائر. رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

دويس، عبد القادر. (2024). نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية–التجربة الكويتية أنموذجا. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، 4(2)،67-103

ساسي، نجاة. (2021). النوع الاجتماعي مؤشرا لبحث الممارسات الفاسدة في التربية والتعليم: قراءة في تقارير دولية ووطنية. مجلة، *Insaniyat Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (94) , 91-120

سعيد، هشام. (2022). دور وسائل الدفع الإلكترونية في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، *مجلة السياسة والاقتصاد* 16(15)، 139- 164

سلطان، رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 77-150

سماحة، المهدي وآخرون. (2022). أثر التكامل بين عناصر المدخل السلوكي والمراجعة الداخلية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(2)، 301-340.

سميث، جون. (2019). "تاريخ البنك الدولي وأثره على التنمية العالمية". *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 12(3)، 45-67.

سينتومير, إيف (2024). الديمقراطية المستحيلة؟ السياسة والحداثة عند فيبر وهبرماس

شارف، عبد القادر. (2016). واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد. *مجلة دراسة- العدد الاقتصادي*، 7(2)، 149- 161

شتيوي، علي. (2023). الحكم الراشد من منظور مؤسسات بروتن وودز. ط 1. ورقلة. الجزائر. دار فكرة كوم للنشر والتوزيع

شمروخ، مرفت. (2015). الحكم ومنظمات المجتمع المدني. مصر. دار الكتب والوثائق القومية

الشورى، أحمد أبو زيد. (2022). الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*, 23(4)، 145-176

صالح، فرحان، هيثم (2020). إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الصلاحين، عبد المجيد. (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، 12(1)، 619- 639

الصمادي، علي، عبير. (2023). درجة تأثير مدونة قواعد السلوك الوظيفي على الثقافة التنظيمية لدى مديري المدارس في لواء قصبة المفرق في الأردن. *مجلة كلية التربية*، 39(3)، 105- 126

الطائي، حمزة حسن؛ راضي، مازن ليلو. (2014). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. ط 1. عمان. مركز الكتاب الأكاديمي

عبد الله، سناء. (2022). مفهوم اخلاقيات المهنة وأهميتها في العمل. https://mawdoo3.com

عبدو، محمد جمعة. (2019). الفساد أسبابه، آثاره، الوقاية منه. ليبيا. دار المكتبة الوطنية

عدنان، محمد. (2022). تحقيق العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نطاق القضاء الوطني. قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العزب، جمال الدين، هبه. (2022). العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة اركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 2(1)، 103 -150

عفان، منال. (2021). أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 22(4)، 7- 40

عفيفي، صديق محمد. (2005). اخلاقيات المهنة لدى المعلم (دليل للتعلم). القاهرة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الغامدي، عائض سعيد. (2022). واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في كليات التربية بالجامعات السعودية وعلاقتها بجودة الأداء من وجهة نظر منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس، *مجلة كلية التربية*، 38(12)، 211- 247

غوتيريش، انطونيو. (2020). تقرير أهداف التنمية المستدامة. الأمم المتحدة.
https://unstats.un.org › sdgs › report › 2020

قابيل، عبد الرحمن قابيل وآخرون. (2022). نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 46(4), 467-530

قاسم، ايمان وآخرون. (2020). اخلاقيات المهنة. محاضرات مقياس اخلاقيات المهنة. الجامعة المستنصرية.
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures

قحطاني، نورة. (2023). القيم الاجتماعية وعلاقتها بدعم دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في الحد من الجريمة لدى طلاب الجامعات السعودية، *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، 10(3)، 75-120

قدادرة، فوزية. (2021). دراسة قانونية لجرائم الفساد في إطار الصفقات العمومية-الآليات القانونية لمكافحتها في التشريع الجزائري. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 2021 (1), 1- 9

كريم، عبد ساجر وآخرون. (2019). اخلاقيات المهنة. مقرر منهجي لطلبة المعاهد التقنية. مصر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجامعة التقنية الوسطى.

كلاوس، فون بايمه. (2023). من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
https ://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals

لوعيل، رفيق. (2022). اللامركزية المحلية ودورها في إرساء ركائز المك الراشد، *مجلة المعابر*، 2022، 13 (1) ، 911- 929

ليمام، محمد لمين. (2011). ظاهرة الفساد في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح. ط1. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية

المتولي، محمد السيد سامح. (2022). توسيط تحسين أداء العاملين في العلاقة بين أبعاد العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(2)، 100-150

محمد بلغالي. (2011). الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية. *مجلة دراسات استراتيجية*، 14، مركز البصيرة للبحوث وللاستشارة والخدمات التعليمية، (14). 46- 73

مداحي، عثمان. (2019). الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 9(1)، 1- 19

المزاودة، مطر، حسين، سلامة؛ الدواد، محمد، نصر، وجدان. (2021). اتجاهات معلمي التربية الإسلامية في مديرية لواء قصبة المفرق نحو تطبيق الجودة الشاملة في مدارسهم. *مجلة كلية التربية*، 37(4)، 203-232

مقبول، ادريس. (2020). الإنسان والعمران واللسان: رسالة في تدهور الأنساق في المدينة العربية. ط 1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات

منظمة الشفافية الدولية .https://www.transparency.org/en/what-is-corruption

منظمة الشفافية الدولية. (2006). التقرير الأول. الإصدار 101. وزارة الدولة للتنمية الإدارية. جمهورية مصر العربية

موري، سفيان. (2021). مدى التزام الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد دراسة مقارنة

Rule of Law and AntiCorruption Center Journal, (1), 1– 49 .

ناشد، سوزي. (د س). دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية (دراسو تطبيقية في مصر)

https ://lsej.journals.ekb.eg/article_92845_7720b44dfa9ad14d15c45c274bb493eb.pdf

الاناغي، السيد، محمود وآخرون. (2021). إطار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن الأصول الحكومية للتوافق مع المعايير الدولية بالتطبيق علي الهيئات العامة الخدمية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(3), 207–244

نعمة، أنطوان وآخرون. (2013). المنجد في اللغة العربية المعاصرة. ط 4. بيروت. لبنان. دار المشرق للنشر والتوزيع

Bäck. H; Linde, J. (2016). Urban governance and its impact on corruption. *Environment and Planning C: Government and Policy*.

https://journals.sagepub.com/doi/abs/

Bakhtiar, B. (2021). Accountability and Transparency in Financial Management of Village Fund Allocations in Achieving Good Governance. *Atestai Jurnal Ilmiah Akuntansi*, 4(2), 230 -245

Blair, R. J. R. (2005). The neurobiology of antisocial behaviour and psychopathy

https://psycnet.apa.org/record/2005-13820-010

Brown, I. & Marsden, C. T. (2023). Regulating code: Good governance and better regulation in the information age. The MIT press. Cambridge Massachusetts. London. England

Daly, S. Z. (2022). How Do violent politicians govern? The case of paramilitary-tied mayors in Colombia. *British Journal of Political Science*, 52, 1852- 1875

GAFI. (2015). Mesures de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, Regime juridique et questions opérationnalles, Rapport d'evaluation mutielle, Belgique, Avril 2015, P 47.

Hue, T. H. H., & Tung-Wen Sun, M. (2022). Democratic governance: Examining the Influence of citizen participation on local government performance in Vietnam. International Journal of Public Administration, 45(1), 4-22.

Mansoor, M. (2021). Citizens' trust in government as a function of good governance and government agency's provision of quality information on social media during COVID-19. *Government information quarterly*.

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0740624X21000332

Mlambo, V. H., Zubane, S. P., & Mlambo, D. N. (2020). Promoting good governance in Africa: The role of the civil society as a watchdog. Journal of Public Affairs.

Nguyen, Cuong Viet,et all. (2012). Do good governance and public administration improve economic growth and poverty reduction? The case of Vietnam. International public management journal, 24, (1), 131-161

Rahman, K. S. & Simonson, J. (2020). The Institutional Design of Community Control. California Law Review.

Speth. G; Cheema. J. (1997). Governance for sustainable human development. United Nations development programme one United Nations. New York.

https://digitallibrary.un.org/record/3831662?ln=en&v=pdf

OECD. (2017). Anti-Corruption Reforms in Eastern Europe and Central Asia. Progress and challenge 2016- 2019

https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports

Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index.

https://www.transparency.org/en/cpi/2020

United Nations Development Programme (UNDP). (2008). Corruption and development: The Role of International Organizations.

https://www.undp.org/publications/corruption-and-development-primer

World Bank. (2010). The Urban Poor and Corruption.
https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/

World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance and the Law.

https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017

World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance and the Law.

https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017

World Bank. (2018). Worldwide Governance Indicators.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org › books

- https://seffaflik.org/en/about-us/ti-turkey/